

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس

تخصص: مالية

أزمة الديون السيادية وانعكاساتها على

دول الاتحاد الأوروبي

دراسة حالة: اليونان، اسبانيا، البرتغال

* إشراف الأستاذ:

أحمد عازب الشيخ

* إعداد الطالبات :

← حياة مراد

← سارة خميدة

← نعيمة بن عمر

الموسم الجامعي: 2013/2012م

إشكالية البحث

" ما هي أزمة الديون السياسية وما انعكاساتها على دول الإتحاد الأوربي "

يقف العالم بعد الحرب العالمية الثانية مشهودا أمام ما يعرف بالأزمة المالية العالمية، أصبح مهددا بالانزلاق الأمريكية من أكبر وأعرق المؤسسات المالية في أمريكا وأوربا هي أزمة مالية أكثر منها أزمة اقتصادية، أزمة في القطاع المالي ولكنها تهدد بإغراق الاقتصاد كله.

فقد تعاقب على الاقتصاد العالمي عدد من الأزمات بدأت بالزلازل الذي هز اليابان والذي تترتب عليه موجة من إعصار تسونامي التي عصفت بها في مارس 2011م، مروراً بأزمة الديون السياسية في اليونان والتي تسير بخطى متسارعة نحو باقي أنحاء دول اليورو بالإضافة إلى الاضطرابات الواقعة في الاقتصاد الأمريكي، ومحاولتها لرفع سقف الدين لسد العجز في ميزانيتها والخروج من أزمة تعثر دفع الدين المستحق عليها والذي أثر على نحو بالغ على تصنيفها الائتماني.

ومن جانب آخر، يثار هناك نوع من الجدل حول وجود نوعين من المخاطر التي تحيط بالاقتصاد العالمي أولهما الخوف من خروج أزمة الديون السياسية في منطقة اليورو عن نطاق السيطرة لذلك يقع على عاتق صناع السياسات دور متعاضم في اتخاذ الاجراءات السريعة للحفاظ على الثقة في السياسة اتحادية في اليورو. أما الخطر الثاني، فينبثق من مخاطر زيادة التطورات الاقتصادية السلبية التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يتسبب في تزايد ضغوط على المؤسسات المالية بصفة عامة في دول اقتصاديات متقدمة.

ومن التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

يقتضي الى تجزئة الاشكاليات بدلا منت وضعها على الشكل السالف ذكره، الى عدو اشكاليات ثانوية تسهل مواطن التعقد، وتتيح مجالات أوسع لفهم الفكرة الأساسية

1- ما مفاهيم الأزمة المالية وما تداعياتها؟.

2- هل التكتل الاقتصادي لدول الإتحاد الأوربي كفيل للتصدي لعدوى الأزمات المالية؟.

3- ماذا نقصد بالديون السياسية وكيف يمكن معالجتها؟.

4- ما واقع الإتحاد الأوربي في ظل أزمة الديون السياسية؟.

فرضيات البحث: لمعالجة الموضوع والاجابة عن الأسئلة ننتقل من الفرضيات التالية :

1- ليكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل التغيرات المالية حجم الاصدار، اسعار السندات، وكذلك الاعتمادات والودائع المصرفية ومعدل الصرف.

- 2- تساهم التكتلات الاقتصادية لدول الاتحاد الاوربي في الوقاية من الأزمات المالية التي تعصف بأحد دوله.
- 3- أزمة الديون السياسية: هي فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تسيير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها، بموجب الدين السياسي.
- 4- انعكست أزمة الديون السياسية سلبا في اغلب المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي.

أسباب اختيار الموضوع:

- هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية دفعت بنا للاختيار هذا الموضوع:
- نظرا لأهمية ودرجة خطورة أزمة الديون كونها تهدد اقتصاديات دول الاتحاد الأوربي.
 - الاطلاع على أهم السياسات المتبعة لمعالجة هذه الأزمة من طرف الاتحاد الأوربي.
- الأهداف من الموضوع:** يسعى هذا البحث عموما لتحقيق مجموعة من الأهداف ونذكر أبرزها
- الاجابة عن الأسئلة الفرعية ودراسة الفروض المقدمة لإثبات صحتها أو نفيها.
 - معرفة انعكاسات أزمة الديون السياسية على دول التكتل الاقتصادي للاتحاد الأوربي أو الدول المكونة له.
 - معرفة السياسات المنتهجة والسبل التي تساعد على التخفيف من حدة أزمة الديون السياسية.
 - معرفة طبيعة الديون السياسية وقنوات انتقالها.

أهمية البحث : يستمد أهميته من خلال

أ- الأهمية النظرية (الأكاديمية):

- ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من الأزمة والأزمة المالية، أزمة الديون السياسية، التكتل الاقتصادي، التعاون الاقتصادي، التداول الاقتصادي، الإقليمية الجديدة.
- تعتبر اضافة التراكم المعرفي من خلال تزويد المكتبة بمرجع علمي في مجال الاقتصاد الدولي.
- حداثة الموضوع

ب- الأهمية التطبيقية (الميدانية):

- محاولة تسليط الضوء على الأزمات المالية وتداعياتها، وما تسببت به من تدهور حاد في الأسواق المالية وتأثيرها السلبي على قطاعات الانتاج العمالة .
- محاولة معرفة أهم الخيارات الاستراتيجية التي تتلائم مع الاقتصاديات من أجل تحسين الأداء الاقتصادي مع القوى الاقتصادية الفاعلة بما يحفظ مصالحها ويحقق أهدافها، وبما يجعلها تخفف من حدة الأزمات.

منهج وأدوات البحث: قصد معالجة إشكالية بحثنا والتحقق من صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج التالي:

وفقا لمتطلبات البحث العلمي، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة وعدة مناهج بحيث أهمها كان **أ- المنهج التاريخي:** وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي وتتجلى ذلك من خلال العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث لأنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون اللجوء للماضي .

ب- المنهج الوضعي التحليلي : ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها للحصول على نتائج يمكن تعميمها وقد فرض نفسه دون أية هوامش تذكر زكان حضوره متعدد المواطن لأمس عند بعض مستوياته كل فقرة، لاعتبار أننا ملزمين بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث كما تمت الاستعانة بجملة من الأدوات والتي استخدمت في الجانب النظري والميداني تمثلت فيما يلي:

-المسح المكتبي، كتب باللغة العربية والفرنسية الملتقيات والمجلات والدوريات العلمية (رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وبعض المواقع من الشبكة العنكبوتية).

- استخدام أدوات التحليل العددي والبياني لدراسة تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة.

حدود البحث : تم وضع حدود للبحث بجانبه النظري والميداني كما يلي:

أ- الجانب النظري : اقتصرت هذه الدراسة على أزمة الديون السياسية وانعكاساتها على دول الاتحاد الأوروبي، دون التركيز على انعكاسات الأزمات المالية الأخرى (أزمة العملة، أزمة الرهن العقاري، أزمة المديونية أزمة الصرف....الخ) على دول الاتحاد الأوروبي. وذلك من أجل أن تتمكن من معالجة الإشكالية في شكل جيد.

ب- الجانب الميداني: أما الحد المكاني لدراسة تعلق بالأزمات ذات الصيغة العالمية، وارتكزت على تحليل العلاقة الواقعة حدودها ما بين أطراف السوق الدولية ومراكز الرأسمالية ضمن سياق عموم تلك الترتيبات الإقليمية.

ج-الجانب الزمني : حددت دراستنا ما بين نصف القرن الماضي حتى نهاية العقد الأول من الألفية الراهنة.

دراسات سابقة :

- واقع التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية، مجلس التعاون الخليجي والأزمة الراهنة نموذجاً، المركز الجامعي بالوادي، 2009/2008.

- من اعداد: رزاق لبزة الزهرة وآخرون.

هدفت هذه الرسالة الى توضيح الأثر الذي أفرزته الأزمات المالية على الدول في العالم رغم الجهود المبذولة لمعالجته ورغم الحلول التي حاولوا تناولها لكن عدوى الأزمات سار بانتشار أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من القنوات الانتقال الداعمة لهذا الانتشار، ذلك ما أكدته مؤشرات انتشار وتساعد مديات الأزمة العالمية الراهنة.

واستخلصت ما يلي :

- ضرورة التوجه الداخلي سواء على مستوى النطاق القطري أو الاقليمي، والعمل على تقوية قوى الطلب الداخلي، للتخفيف من حدة الاضطرابات والارتدادات الخارجية.
- العمل على الاندماج المتوازن في النظام الاقتصادي العالمي مع ما يتسق ويتناسب مع قدرات الاقتصاديات القطرية والاقليمية فيما تقدر عليه وما لا تقدر عليه، وبما يحقق لها أكثر منافع وأقل أضراراً.

هيكل البحث:

من أجل معالجة الاشكالية واختبار صحتها وتحقيق أهداف الدراسة والتمكن من الاحاطة الشاملة بالموضوع قسمنا بحثنا ضمن ثلاث فصول مركزية، يتخللها العديد من العناصر الداخلية الرئيسية والثانوية بدءاً بالفصل الأول كانت دراسة نظرية بما تعلق بالأزمات المالية العالمية في المبحث الأول مفاهيم عامة حول الأزمة المالية، ثم حاولنا تسليط الضوء على التسلسل التاريخي للأزمات المالية العالمية وقنوات انتقالها في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث خصصناه لماهية أزمة الرهن العقاري وتداعياتها والحلول المقترحة لها .

وعالجنا في الفصل الثاني الاطار النظري للتكامل الاقتصادي كما تطرقنا الى الاطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي في المبحث الأول اما المبحث الثاني فكان حول محددات التكامل الاقتصادي والمبحث الثالث تم القاء نظرة عن نشأة الجماعة الأوروبية.

أما الفصل الأخير كان بعنوان أزمة الديون السيادية وانعكاساتها على دول الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال المبحث الأول الذي كان بعنوان الديون السياسية وأبعادها على دول الاتحاد الأوروبي، و المبحث الثاني فكان عبارة عن أزمة الديون السيادية قنوات انتقالها وآثارها والحلول الممكنة لها.

وأخيراً بحثنا هذا بخاتمة نوجز فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، والتوصيات التي استطعنا اقتراحها اضافة الى آفاق هذا البحث.

الفصل الأول

مدخل:

يمر الاقتصاد العالمي منذ سبتمبر 2007 بأزمة مالية غير مسبوق، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة ، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة .

ولأن هذه الأزمة لم تتجاوز بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد، حيث التباطؤ في معدلات النمو والتراجع في فرص العمل خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية في العالم كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة .

وفي هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو الأزمة المالية الحالية فالتحديات الراهنة التي تفرضها هذه الأزمة أفرزت ولا زالت تفرز أثرا في أغلبها هي سلبية ليست فقط على الدول النامية، بل تعدى ذلك إلى الدول المتقدمة، وما نشهده يوميا من إفلاس المؤسسات، وتسريح آلاف العمال، وإحالتهم على البطالة هو خير دليل على هذه الآثار السلبية، الأمر الذي يقودنا إلى ضرورة تشخيص هذه الأزمة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأزمات المالية

ظهرت في العالم ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام لما ينتج عنها من آثار وانعكاسات حادة، تفرزها في أغلبها سلبية، تجعل الكثيرين لا يعرفون عنها، التفاصيل وأسبابها وكيف حدثت، ألا وهي الأزمة المالية سنبدأ في هذا المبحث بمفاهيم عامة حول الأزمة ولحظة تاريخية عنها .

المطلب الأول: الرؤية التاريخية للأزمة المالية

شهد العالم منذ ستينات القرن التاسع عشر عدة انهيارات مالية في إنجلترا باعتبارها في ذلك الزمن المركز المالي الأساسي للعالم، ولكن التاريخ الحديث لم يعد يتذكر تلك الأزمات ثم حدثت الأزمات مالية حادة في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث اعتبرت أزمة عام 1866 من أقدم الأزمات المالية والتي عرفها العالم حيث تعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني.¹

ثم ظهرت أزمة الكساد الكبير في 1929، والتي تعدّ أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً، إذا هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13%، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال على النحو ما لبث المؤلفون أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي في الاقتصاد الأمريكي.²

بعد ذلك ظهرت أزمة عام 1967، بتدني معدلات النمو في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية بشكل خاص في فرنسا من خلال انخفاض معدلات الإنتاج الصناعي وارتفاع معدلات التضخم، ثم ظهرت أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين أي في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث.

اقتربت حركة التوسع في الإقراض بعجز الدول عن سداد الأعباء الديون وخدماتها كما فعلت المكسيك في العام 1982، وتبعها عدد من الدول بعدها أطلقت الصحافة العالمية اسم الاثنين الأسود على 19 أكتوبر 1987، عندما انهارت أسواق المال العالمية ببورصة نيويورك، حيث اندفع المستثمرون مرة واحدة لبيع أسهمهم، متسببين في هبوط مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، وسرعان ما انتشر هذا الذعر الذي بدأ في بورصة وول ستريت إلى باقي بورصات العالم، وسادت الفوضى أسواق المال العالمية.³ والأزمة الآسيوية التي عصفت ببلدان الشرق آسيا في النصف الثاني من التسعينات بدأت باختيار عملة تايلاندا عقب قرار تعويم العملة، الذي اتخذته الحكومة، والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دفع عملتها في مواجهة موجة المضاربات القويّة التي تعرضت لها.

¹ - مصطفى أحمد زهدي، و تسير أبو صيام، الأزمة الاقتصادية العالمية وتدابيرها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، د.ت.ن، ص 07.

² - بوغون يجياوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، دار الورقة البيضاء، الجزائر، 2011، ص 17.

³ - نفس المرجع، ص 17.

المطلب الثاني: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

أولا - مفهوم الأزمة المالية:

تعرف الأزمة بأنها: "تهديدا أو خطرا غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول".¹

وتعددت التعاريف المعطاة للأزمة المالية، والتي يمكننا ذكر أهمها كما يلي:

◀ كما يمكن تعريفها على أنها: "تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار والسندات، وكذلك إتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف".²

◀ وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسبها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للدخل يرافقه توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات في التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.³

◀ يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول ، والتي من ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم مما ينجم عنه اثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة ، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيها بين الأسواق المالية الدولية.⁴

◀ الأزمة المالية هي تدهور وانخفاض في طلب المستثمر الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي وهذا الانخفاض يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد لشركات وبشكل غير مباشر من تأثيره على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين.⁵

مما سبق ذكره، يمكن أن نقول أنه لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية لكن هناك خصائص أساسية تبرزها مهما كانت طبيعتها وهي كالآتي:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
- تصاعدها المتواصل مما يؤدي إلى درجات عالية من عدم القدرة على وجود بدائل والسيطرة.
- نقص المعلومات الكافية عن الأزمة وسيادة حالة من الخوف من آثارها وتداعياتها.

1 - سامي حريز، المهارات في إدارة الأزمات وحل المشكلات: الأسس النظرية والتطبيقية، دار البداية، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 15 .

2 - سعد رضوان وآخرون، الأزمات المالية العالمية، مذكرة ليسانس علوم اقتصادية، المركز الجامعي الوادي، 2007-2008، ص 07 .

3 - نفس المرجع، ص 07 .

4 - ميلود بوعبيد ، الأزمات المالية العالمية (الأزمة الأسيوية وأزمة أمريكا اللاتينية)، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، الجزائر 2003/ 2004

5- عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وامكانية التحكم فيها ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2003، ص 32.

– إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم، في الطاقات والإمكانات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

ثانياً - أنواع الأزمة المالية:

توجد ثلاث أنواع من الأزمات المالية وهي: أزمة عملة، أزمة مصرفية، أزمة الديون، وتتم هذه الأزمات بدرجة كبيرة من الترابط فيما بينها كما تتسم بالتتابع في بعض الحالات، وقد تتزامن عناصر أزمات العملة والبنوك والديون في آن واحد على النحو الذي حدث في أزمة المكسيكية والأزمة الآسيوية.

1- أزمة النقد الأجنبي (العملة):

تحدث مثل هذه الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاري عنيف يؤدي لانخفاض قيمتها انخفاضاً شديداً، ويميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات (طابع قدم) أو (الحركة البطيئة) وبين أزمات (الطابع الجديد) إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالباً في صيغ من الضوابط المتزايدة على رأس المال.¹ بينما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة أما في الحالة الأخيرة، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عام أو خاص) بثقة يمكن أن يؤدي بمناخ الأسواق المالية والرأسمالية الأكثر تحمراً أو تكاملاً إلى الضغط السريع على سعر الصرف.

2- الأزمة المصرفية:

هي نوع من الأزمات يتعرض فيه البنك أو عدد من البنوك إلى تدافع شديد من جانب المودعين لسحب ودائعه مع عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب، فترغم الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار أشد على النشاط الاقتصادي وقد كانت الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.²

3 - أزمة الديون (المديونية الخارجية):

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض من السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، فيحاولون تصفية القروض القائمة.

¹ - بوغون بيجاوي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

² - مصطفى أحمد زهدي، وتسير أبو صيام، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص ، أو دين سيادي (عام) ، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى الأزمة في الصرف المحلي¹.

المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية

بدأت الأزمة المالية الراهنة في الولايات المتحدة الأمريكية واندلعت من القطاع العقاري نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموماً في الولايات المتحدة فضلاً عن غياب الرقابة الحكومية الفيدرالية على عملية منح القروض العقارية.

وخلال عام 2006 ازدهر العقار الأمريكي وشرعت البنوك الأمريكية في منح القروض الرهنية العقارية المخاطرة بقوة، أي قروض ممنوحة لبيوت أمريكية لا تقدم ضمانات مالية للحصول على قرض عادي، وكانت البنوك تعتقد أنها تستطيع دائماً وضع يدها على المنزل وإعادة بيعه ربما بثمن أكبر إن عجز المقترض عن التسديد، ففي عام 2006 حوالي 40% من القروض العقارية التي منحتها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة².

ومن الأسباب الرئيسة لحدوث الأزمة المالية على سبيل المثال لا الحصر نذكر ما يلي:

أولاً – العوامل الاقتصادية الكلية: ومتمثلة فيما يلي:

◆ **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري الدولي، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية حدثت بها أزمة مالية، شهدت انخفاضاً في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، وشكّل انخفاض شروط التجارة سبباً رئيسياً للأزمة المالية في حالة كل من فيتزويلا والأكوادور ، حيث الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه.

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمة المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرج جاذبيتها³.

كما تعتبر تقلباً أسعار الصرف الحقيقي المصدر الثالث من مصادر الاضطراب على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية.

¹ - بوعون يحيوي نصيرة ، مرجع سبق ذكره، ص18.

² - ضياء مجيد الموسوي، الأزمات المالية العالمية الراهنة، 2008، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص 07 .

³ رزاق لينة الزهرة وآخرون، واقع التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية، مذكرة ليسانس علوم اقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، 2008/2009، ص:61.

أما في الجانب المحلي فهناك تقلبات في معدا التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة وقد اعتبر الركود الاقتصادي ناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمة المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي.

◆ **اضطراب القطاع المالي:** شكّل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهميار أسواق الأوراق المالية، القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينات والتسعينات توسعا كبيرا من الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية حصول انتعاش كبير في منح القروض ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت أيضا الدول الصناعية مثل فلندا والنرويج، السويد، اليابان، والولايات المتحدة.

◆ **عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف:** يؤدي التوسع في منح القروض في ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف إلى عدم تلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم تلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق.¹

◆ **التحرير المالي غير الوقائي:** إن التحرير المتسارع غير الحذر، وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتغير قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفتقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تغيير أسعار الفائدة وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطراب في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية و يترافق ذلك أيضا مع التوسع في منح الائتمان الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية، ومن ناحية أخرى، فإن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث المخاطر الائتمانية الجديدة للمصارف والقطاع المالي، قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقديمها والتعامل معها بحذر، وقاية كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لاسيما أنشطة ائتمانية غير مهيأة لها وقبول أنواع جديدة من

¹ - مصطفى أحمد زهدي، وتسير أبو صيام، مرجع سبق ذكره، ص 16 - 17

المخاطر قد لا يتحملها المصرف وبدون الإعداد والتهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي فإن المصارف قد لا تتوفر لها موارد أو خبرات لازمة للتعامل مع هذه الأنشطة والمخاطر الجديدة.

◆ **التدخل الحكومي في تخصيص الائتمان:** من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية في كثير من الأحيان كانت الحكومة توزع الموارد المالية المتاحة على قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية بعينها في إطار خطة لتنمية تلك الأقاليم والقطاعات أو الخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بدرجة أولى وليست اقتصادية.

◆ **ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:** تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من ضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المدومة ونسبتها في محفظة المصارف الائتمانية، كما تعاني من ضعف النظام القانوني السائد للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة للمقترض الواحد ونسبتها من رأسمال المصرف وتُظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لأزمات مالية أنه في أكثر من 28 دولة تعرضت منها كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة مسببا مباشرا في حدوث الأزمة المالية، حيث يؤدي نقص الرقابة إلى تقييم غير دقيق وغير كاف للمخاطر الائتمانية وترتكز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية كما حدث في الأزمة الكورية.¹

ثانيا - العوامل الاقتصادية الجزئية:

تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دورا هاما في نشوء الأزمات المالية ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

◆ **ارتفاع نسبة القروض:** حقوق الملكية مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصا في وقت الأزمات الاقتصادية حيث تتلأأ مشروعات الأعمال في تسديد الالتزامات المصرفية التي ترتبت عليها في فترات الرواج السابقة .

◆ **وجود علاقة حمية بين المصارف والشركات:** حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدارة الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية، وقد أشارت الكثير من الدراسات أن المصارف الآسيوية دخلت في علاقات وثيقة أكثر مما ينبغي مع الشركات مما نجم عنه الإفراط في منح الائتمان لقطاعات اقتصادية لا تتمتع بالجدارة الائتمانية تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة والفساد ونقص المعلومات.

¹ - إيمانويل بالداتشن وآخرون، الأزمات المالية والفقير والتوزيع الدول، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي المجلد (39)، العدد (02)، يونيو 2002، ص 25 .

المبحث الثاني: التسلسل التاريخي للأزمات المالية وقنوات انتقالها

لقد شهد العالم موجات متتالية من الأزمات زعزعت اقتصاديات الدول ، مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة بهدف التعرف على أهم الأزمات المالية. وقد تطرقنا للتسلسل التاريخي للأزمات وقنوات انتقالها .

المطلب الأول: التسلسل الزمني للأزمات المالية

يمكننا سرد التسلسل التاريخي لبعض الأزمات المالية العالمية من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين فيما يلي:

1- أولى الأزمات (1637، 1720، 1797): وتمثلت في أزمة الأسواق المالية (السندات الأجل، الأسهم البنوك) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (I/1) : أزمة السندات الأجل، الأسهم، البنوك لسنوات 1637، 1720، 1797

الميكانيزمات	الأسواق المالية المعنية	الأزمة
فبراير 1637، بعد عدة سنوات من المضاربة بأوروبا، انخفضت الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين واعتبرها المؤرخون أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة	السندات لأجل	أزمة 1637
أزمتين متتاليتين تفرق بينهما بضعة أشهر بفرنسا وإنجلترا بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد	الأسهم	أزمات 1720
26 فبراير 1797، بنك إنجلترا يعرف انحصاراً في الاحتياطي ويقرر تعليق التخليص نقداً مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات الذين سارعوا إلى سحب مدخراتهم وأرباحهم من البنوك والتسبب بإفلاس جماعي وهي أول أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي	البنوك	الأزمة النقدية 1797

Source: http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financi%C3%A8re#Liste_des_crisis_financi%C3%A8res, consulté le: (09/12/2012)

2- أزمات القرن التاسع عشر (1810-1819-1825-1836): وتمثلت في أزمة الأسواق المالية (الأسهم، والبنوك) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (I/2): أزمة الأسهم، والبنوك لسنوات 1810-1819-1825-1836

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانيزمات
أزمة 1810	البنوك	بعد حصار إنجلترا من طرف نابليون، سقط نظام الائتمان بما خاصة وأنها لم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا مما سبب أزمة سيولة وموجة بطالة تبعتها ميلاد حركات نبذ التآلية في المصانع
أزمة 1819	البنوك	هي أول أزمة مالية بالولايات المتحدة الأمريكية، نتجت عن صرف الأموال في حرب 1812 وسياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي
أزمة 1825	الأسهم	بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية (البنوك، التأمينات، تسليح السفن، بناء القنوات....) انحدرت قيم أسهمها انحدارا شديدا فيبورصة لندن فأفلست بنوك عديدة وأكثر من 3300 مؤسسة، رغم أن هذه الأزمة تركزت في بريطانيا العظمى إلا أنها تعتبر أولى الأزمات التي مسّت البورصة
انهيار 1836	الأسهم والبنوك	شهدت إنجلترا انهيارا آخر للبورصة بعد قرار الرئيس الأمريكي "آندرو جاكسون" اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة، وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا، وبما أن البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا فقد تلقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الصدمة قبل أن تنتقل الأزمة إلى أمريكا في حد ذاتها سنة 1837
انهيار 1873	الأسهم	09 ماي 1873م، بورصتي فيينا والنمسا بدأتا ما يسمى بفترة الكساد الكبير للاقتصاد العالمي بسبب المضاربات الضخمة التي لم تقابلها سوى ضمانات متدنية بالإضافة إلى أنها لم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي مما سبب انهيارا كليا انتشر على ألمانيا، أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية

Source: Idem.

3- أزمات القرن العشرين (1929 ، 1974 ، 1979): وتمثلت في أزمة الأسواق المالية (الأسهم، والبنوك البنك الفدرالي الأمريكي) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (I/3) : أزمة الأسهم، البنوك ، البنك الفدرالي الأمريكي 1929 ، 1974 ، 1979

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانيزمات
انهيار 1929	الأسهم	أقوى أزمة اقتصادية عالمية في القرن الماضي
أزمة 1974	البنوك	إفلاس البنك الألماني " هيرستات " بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهي أول مرة يتم فيها التعرف على مفهوم الخطر النظامي
1979	البنك الفدرالي الأمريكي	قام محافظ البنك برفع أسعار الفائدة تدريجياً وكل يوم حسب الحاجة من أجل امتصاص التضخم وهي سياسة نقدية أثبتت نجاحها آنذاك

4- أزمة الثمانينات القرن العشرين (1982 ، 1985 ، 1987): وتمثلت في أزمة الأسواق المالية (البنوك أسعار الفائدة والأخطار النظامية، بنك نيويورك خطر نظامي، سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم خطر نظامي) كما يوضحه الجدول التالي:الجدول رقم: (I/4) : أزمة البنوك أسعار الفائدة والأخطار النظامية، بنك نيويورك خطر نظامي، سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم خطر نظامي لسنوات: 1982 ، 1985 ، 1987

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانيزمات
أزمة الديون البنكية 1982	البنوك أسعار الفائدة والأخطار النظامية	بعد أحداث 1973م، في قطاع المحروقات، تراكمت ديون الدول النامية بالإضافة إلى ذلك لم تستعمل القروض في الاستثمار وإنما في تغطية العجز في موازين المدفوعات مما زاد من حدة وقع أزمة البترول الثانية في 1987م حيث أجبرت هاته الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير مما أثقل كاهلها وجاءت أزمة المكسيك أول رد فعل وسببت الديون المتعلقة حالة دعر عالمية
1985	بنك نيويورك خطر نظامي	توقف نظام التشغيل بينك نيويورك لمدة 28 ساعة سبب التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية مما استدعى التدخل المستعجل للبنك المركزي بـ 20 مليار دولار الذي يعتبر سابقة تاريخية
انهيار 1987	سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم خطر نظامي	بسبب انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف ارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل، ومع ذلك واصلت أسواق الأسهم بالنمو ولكن عند بلوغ الارتفاع في أسعار الفائدة 400 نقطة، جاء الانهيار مسجلاً أكبر انهيار تاريخي في يوم واحد في بورصة الأسهم وانتهت كذلك بتدخل البنك المركزي الأمريكي

5- أزمات تسعينات القرن العشرين (1990 ، 1992 ، 1994 ، 1997، 1998): وتمثلت في أزمة

الأسواق المالية (المحروقات، النظام النقدي الأوروبي إعادة الهيكلة الفرنسية، أسعار الفائدة خطر انتقامي، البنوك، أسعار الفائدة خطر انتقامي) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (I/5) : أزمة المحروقات، النظام النقدي الأوروبي إعادة الهيكلة الفرنسية، أسعار الفائدة خطر انتقامي، البنوك
أسعار الفائدة خطر انتقامي لسنوات: 1990 ، 1992 ، 1994 ، 1997، 1998

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانيزمات
أزمة 1990	المحروقات	مع حرب الكويت
أزمة 1992	النظام النقدي الأوروبي إعادة الهيكلة الفرنسية	20 سبتمبر 1992
الأزمة الاقتصادية المكسيكية 1994	أسعار الفائدة خطر انتقامي	ارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي شكل ضمانة وهمية شجعت الاستدانة الأجنبية مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات استدعى التدخل الأمريكي العاجل لونه أقرب جيران المكسيك
الأزمة الاقتصادية الآسيوية 1997	البنوك	نفس ما حصل للمكسيك تكرر في تايلاندا وانتقل إلى دول شرق آسيا
أزمة 1998	أسعار الفائدة خطر انتقامي	أطول أزمة اقتصادية في تاريخ روسيا ودول الاتحاد السوفياتي سابق وهددت النظام المالي العالمي

6- أزمات الألفية الثالثة (2000، 2001، 2007): وتمثلت في أزمة الأسواق المالية (الانترنت الأسهم، خطر

انتقامي سوق العقار البنوك والأسهم) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (I/6) : أزمة الانترنت الأسهم، خطر انتقامي سوق العقار البنوك والأسهم لسنوات: 2000، 2001، 2007

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانيزمات
2000	الانترنت الأسهم	تهافت المؤسسات على البيع عن طريق الانترنت دون وضع الوجودات والتوزيع بعين الاعتبار سبب أزمة في مارس 2000
2001	خطر انتقامي	نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001، تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى تضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة وتدخل أيضا البنك المركزي الأمريكي من خلال توفير السيولة اللازمة للبنوك المتضررة، ولمدة أسبوع كامل خوفا من الخطر النظامي وبدوره البنك المركزي الأوروبي قدم أكثر من 130 مليار أورو للبنوك الأوروبية لتفادي الانهيار
2007	سوق العقار البنوك والأسهم خطر انتقامي	الأسباب والتحليل في متن المداخلة

Source : Idem

المطلب الثاني: قنوات انتقال الأزمات المالية:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين بروز عدد من التغيرات العالمية السريعة، والمتلاحقة، حيث تحوّل العالم إلى قرية صغيرة متنافسة، وقد دعم كل ذلك ثورة المعلومات وتكنولوجية الاتصال.. فأصبح العالم سوقا واحدة، وبرزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة التي يسعى كل منها إلى اقتناص الفرص، ومواجهة التحديات عن طريق التحرير التجاري وإزالة جميع القيود فلي ظل نظام السوق، وتحري مالي مضطرد، وخلق أنواع شتى ومشتقات مالية عديدة.... وازداد في إطار العولمة المالية احتمال حدوث أزمات مالية مصحوبة بأهيارات ضخمة .

الاهيار هو كابوس يخشاه أي شخص لديه استثمارات في البورصة لاسيما أن العولمة التي فرضت على بلادنا النامية الاندماج في التظلم المالي العالمي خلفت وراءها عدوى الأزمات المالية ، فما أن تقع دولة ما في أزمة حادة حتى تنداعى وراءها اقتصاديات دول أخرى ولأن البورصات شديدة الحساسية والتأثر لأن أي أزمة اقتصادية فإن ذلك يتطلب من المستثمرين وعيا بالمؤشرات التي تسبق اهيار أي بورصة، حتى ينجو في الوقت المناسب، كما أن الأمر المهم هو فهم مدى إمكانية تكرار أسباب الأزمات المالية التي شبت في دول العالم وهو ما يؤثر بالتبعية على الأسواق المالية .

أولا - العولمة معبر للتدويل:

المشكل اليوم خضم المرحلة الراهنة من تطور " الرأسمالية" أي مرحلة " الليبرالية الاقتصادية الجديدة" والتي تدعى عند العوام بـ " العولمة"، والمسجل أن " الأزمة" وحالات " اللااستقرار" غدت وصمة يوصم بها النظام الرأسمالي، كما تحولت من سمتها " الاستثنائية" قصيرة الأجل، وباتت ظاهرة " نمطية دورية طويلة المدى " تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لضرورة دورتها الاقتصادي الرأسمالي، حتى أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى، يدعى بـ " اقتصاد الأزمات"، تزامنا مع بروز ظاهرتين خطيرتين:¹

01. ظاهرة التسليع: المرتكزة أساسا على إضفاء " الطابع المادي السلعي" على العالم وتحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد وحساباته أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية والتي تتراجع تدريجيا وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية".²

02. ظاهرة " الأميلة" المرتكزة أساسا على إضفاء " الطابع المالي الرأسمالي على العالم وتحويل العالم إلى عالم يهتم بـ " المال"، " المضاربة"، و" الربح" في "البورصة"، (الاقتصاد الوهمي) أكثر من اهتمامه (بالصناعة والزراعة) الاستثمار، والربح في " الاقتصاد الحقيقي"

كما أنه من الأهمية بمكان الإشارة أن "الأزمات" زمن"لحظة العولمة الراهنة" تتجاوز جغرافيا" مراكزها وبؤرها" لتنتشر دوليا وفقا لثلاث مستويات:

¹ - نور الدين حوادي، أزمة الرهن العقاري، سلسلة إجابات اقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، 2008/07/18، ص04 .

² - انظر في هذا الصدد : سرج لاتوش، العولمة ضد الأخلاق، مجلة شؤون الوسط، أبريل 1998، ص23 .

أولاً - بمستوى "خلل اقتصادي" فيما تعلق بالاقتصاديات ذات "معامل الارتباط الضعيف"
 ثانياً - بمستوى "مشكل اقتصادي" فيما تعلق بالاقتصاديات ذات معامل "الارتباط المتوسط"
 ثالثاً - بمستوى "أزمة اقتصاد" فيما تعلق بالاقتصاديات واليوم (لحظة العولمة الراهنة)، وأكثر من أي وقت مضى... اتسمت الأزمات بالعالمية... وصارت أكثر انتشاراً من ذي قبل، وبسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصاديات الدولية، ولعل الذي ساهم في امتداد بقع الأزمات لتتجاوز مراكز نشوئها، منتقلة لغير قليل من الدول، وعاصفة بكثير من الاقتصاديات، ما يصطلح بتسمية قنوات تدويل وتدوير الأزمات، والتي من أهمها، العولمة المالية (الأسواق المالية، الصفقات التجارية، والدولار). كل ذلك أدى إلى تضافر الجهود في محاولات مختلفة لأجل سد ما يمكن سدّه من منافذ هذه القنوات.

وقد تمتعت الأسواق الناشئة على مدى السنوات الماضية بوفرة من السيولة وهوامش السندات المنخفضة والازدهار في تدفقات الرأسمالية، علاوة على ذلك تشير التوقعات الأبعد مدى إلى أن أزمات التسعينات المعديّة لم تكن هي القاعدة المرعية، وإنما هي ظاهرة غير عادية .

وخلال فترة بدايات الانفتاح المالي السابقة — نصف القرن السابق على الحرب العالمية الأولى — شهد العالم العديد من الأزمات ولكنه لم يشهد عدوى معدية بالأساس ، وحتى أكثر الانهيارات المالية شهرة في تلك الفترة ألا وهي باريغتر التي نشأت في الأرجنتين عام 1890م لم يكن لها تأثير كبير خارج حدود تلك الدولة.¹
 عند الحديث عن العولمة، يتطرق إلى الذهن مباشرة الأزمات المالية وخصوصاً الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا عام 1997، والتي انتشر غبارها ليؤثر على كثير من دول العالم سواء دول متقدمة أو دول نامية، وقد أثارت تلك الأزمة مخاوف كثيرة من الدول ومثلت حجج قوية استند إليها معارضو العولمة.²

إن حدوث تلك الأزمات جعل المؤسسات المالية والمؤيدة والداعمة للعولمة تدرس وتقيم أسباب حدوث الأزمات وسبل علاجها .

وحيث أن الأزمات المالية جزء لا يتجزأ من إطار العولمة المالية فسيتم التطرق إلى أسباب تلك الأزمة مع التركيز عن الأسباب المتعلقة بالعولمة المالية والخاصة بالتدفقات الرأسمالية، ثم تشير إلى تأثير الاقتصاد العالمي والدول النامية بتلك الأزمة.³

نتجت أزمة شرق آسيا أساساً عن هشاشة القطاع وعلى مستوى القطاعين المالي وضعف التسيير والإدارة على مستوى الشركات وعلى مستوى القطاعين المالي والحكومي، مما جعل اقتصاديات البلدان المعنية سريعة

¹ - باولوما ورورييشاري يافه " أزمات المستقبل المالية"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2007، ص26 .

² - نبيل حشاد، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، " الفرص والتحديات"، ط01، دار ايجي مصر للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص164 .

³ - نفس المرجع، ص164 .

التأثر بتدهور أوضاع الأسواق الخارجية، وهي تايلاندا فقط كان العجز في الحساب الجاري الخارجي عاملا إضافيا لتلك العوامل .

ولكن كانت المشاكل الاقتصادية التي واجهتها بلدان شرق آسيا قبل أن تحلّ بها الأزمة هي نفس المشاكل التي تواجهها غالبية الدول النامية، فإن حدة التأثير لمجمع لتلك المشاكل قد ميّز حالة شرق آسيا عن بقية الحالات الأخرى، ويمكن تلخيص المشاكل التي اعترضت البلدان المعنية في سلسلة من الهجمات المضاربة على مجموعة إقليمية من البلدان مما أدى إلى هروب مكثف لرؤوس الأموال و حدوث أزمات متزامنة وركود اقتصادي في منطقة بأكملها .

وفضلا عن ذلك، لم تكن الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة خلال الأزمة باهرة على الإطلاق، فمع هروب رؤوس الأموال، بدأت العملات تفقد قيمتها مما أحدث ضغوطات تضخمية ، وخصوصا في اندونيسيا وكان لتدهور ظروف البنوك والشركات المحلية انعكاس سلبي على الطلب والإنتاج المحليين، وانقلب النمو إلى تقهقر في كافة البلدان التي ألّمت بها الأزمة وبدأت أوضاع الحسابات الجارية في التآرجح .

تأثرت تايلندا وكوريا الجنوبية واندونيسيا والفلبين وماليزيا تأثرا شديدا بالأزمة، وعانت من ركود عميق في حين تمكنت سنغافورة وتايوان وفيتنام والصين، من تجنب الركود ، وإن سجلت هي الأخرى تراجعا في نموها، وقد حدثت الأزمة بعد ثلاثة عقود من النمو السريع تمكنت بلدان شرق آسيا بفضلها من تحقيق نجاح اقتصادي باهر ولعل هذا بالذات هو السبب الذي جعل الأزمة تمثل صدمة حقيقية للعالم بأسره.¹

إن النجاح الاقتصادي الذي حققته دول شرق آسيا لم يجعل منها لاعب رئيسيا في مساحة الاقتصاد العالمي فقط، ولكن كذلك مثلا تحدي به كافة الدول النامية في العالم، وأدى تراجع معدلات النمو في الاقتصاديات المتضررة من الأزمة وانخفاض إسهامها في الطلب العالمي إلى أن تواجه اقتصاديات الدول الصناعية وخصوصا في أوروبا واليابان صعوبة في تحقيق نمو بالمعدلات المطلوبة لكبح جماح معدلات البطالة المتزايدة لديه ، كما أثرت الأزمة كذلك على دول أخرى وأولها اليابان باعتبارها دائما صافيا لهذه الدول فخلال الفترة 1997-1998 فقد الين الياباني نسبة 20.4% من قيمته وتراجعت بورصة طوكيو بنسبة 2.8% في عام 1998 ويرجع ذلك إلى تناقص الطلب في الاقتصاديات المتضررة من ناحية وإلى ضعف الطلب الخاص كنتيجة لفقدان الثقة في القطاع المالي من ناحية أخرى، فقد كانت دول شرق آسيا تسهم بقدر كبير في الطلب العالمي، وكان العجز كبير في الطلب العالمي فقد سجل عجز كبير في ميزان (المدفوعات) الحساب الجاري كانت تتم عمليات تمويله تتم من خلال تدفقات رأس المال قصير الأجل، و كنتيجة للأزمة اضطرت تلك الدول إلى خفض ذلك العجز وبالتالي خفض أسهمها في الطلب العالمي، وقد تظهر تأثيرات ذلك على الأسواق الأمريكية والأوروبية

¹ - نبيل حشاد، العولمة والمستقبل الاقتصادي العربي، مرجع سابق ذكره، ص: 165 .

فبالنسبة لبعض دول الاتحاد الأوروبي كانت الصادرات إلى دول شرق آسيا المكون الأكثر ديناميكية في إجمالي الطلب خلال الأعوام الأخيرة.¹

ثانياً- قناة الأسواق المالية وعدوى الأزمات:

احتمال حدوث أزمات مالية معدية وتحركات مشتركة مرتفعة عبر الأسواق المالية العالمية في المستقبل يعززه دخول أدوات مالية جديدة وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها.² وقد رفعت العولمة من الروابط بين اقتصاديات العالم خاصة من خلال أسواق رأس المال وتدفقات التجارة بما يؤدي لتوزيع المدخرات ومن ثم الاستثمارات على نحو كفاء في العالم مقارنة بما يحدث في الماضي حينما اقتصر الاستثمار المحلي في معظم البلدان على المدخرات المحلية إلا أن تلك العولمة تحمل على أرض الواقع تأثيرات سلبية على دول العالم، حيث تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات عنيفة كتلك التي مرّ بها في العقدين الماضيين .

فمع ارتباط الأسواق وحركات التدفق المالي أصبحت الأزمات المالية تنتقل من دولة إلى أخرى وهذا ما ظهر في الأزمات المالية في روسيا عام 1998.

والبرازيل عام 1999 ولعل غبار الأزمة في دول جنوب شرق آسيا أوضح مثال على ذلك.

إن حيازة العقارات والأوراق المالية من قبل غير المقيمين كان له دوراً أيضاً في استمرار المضاربة التي حامت دول أسواق العقارات والأسهم في دول جنوب شرق آسيا، فالتوسع في السماح لغير المقيمين بدخول أسواق الأوراق المالية (وتمكين المقيمين من الحصول على أكبر قدر ممكن من الأصول بالدولار)، يؤدي إلى قيام علاقة وثيقة بين السوقيين غير مستقرين بطبيعتهما وهما سوق العملات، وسوق الأسهم، مما يسهم في زعزعة الاستقرار، فنشوء أزمة في العملة قد يؤدي بسهولة إلى انهيار سوق الأوراق المالية، بينما قد يتحول ميل أسعار الأسهم نحو الانخفاض في أزمة في سوق العملة وبالتالي يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات أكثر حزم للسيطرة على مثل تلك الروابط المؤدية إلى زعزعة الاستقرار، بما في ذلك وضع قيود على حيازة الأجانب للأوراق المالية المحلية.³

وفيما يتعلق بروابط المحلية لدول المنطقة، فإن المستحقات المالية في كل دولة تؤثر على الدولة الأخرى، وينطبق ذلك على نشاطات أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض المصرفي وفي ذلك السياق قد يبيع المستثمرين الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدوها في دولة أخرى وفي منطقة على درجة عالية من التكامل الاقتصادي، كما هو الحال بالنسبة لشرق آسيا يمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في آخر الدول إلى دول أخرى

¹ - نيل حشاد، العولمة والمستقبل الاقتصادي العربي، مرجع سابق ذكره، ص: 176 .

² - بولو مارو وبيشاي يافه، أزمات المستقبل المالية، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2007، ص 29 .

³ - نيل حشاد، العولمة والمستقبل الاقتصادي العربي، مرجع سابق ذكره، ص 168 .

ويضيف " بارك سونغ" إلى ذلك رأي هاما آخر وهو أنه عندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة عالية من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد وهو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة.¹

كان احتمال ظهور الفقاعة في الأسواق المالية اعتبارا مهما بالنسبة لصناع السياسة، فقد تبين الأسواق المالية حياة خاصة من خلال الفقاعات التي تستمر عدد من السنوات، وحتى الفقاعات التي تستمر فترة قصيرة لكن أن تترتب عليها نتائج كبيرة، وقد تولد الأزمات المالية التي تنتشر عبر البلدان خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة، وقد كان هذا دافعا لأبحاث التي تدور حول سبب انتشار الأزمات ومداهما، وقد تناولت " جلا سييلا كامينسكي" و" كارمن رينهارت" أحد جوانب هذا السؤال بدراسة تحركات شديدة الإيجابية والسلبية في الأسواق المالية، وهما تجدان إن مثل هذه التحركات المتطرفة في الأسواق الناشئة هي تحركات شبيهة في مراكز مهمة، والأرجح أن تصبح العدوى المالية عالمية.²

أدوات التحوط ضد الأزمات المالية.³

" رغم أن بعض المراقبين اقترحوا أشكالاً من التنظيم لتدفقات المالية الدولية، فمن المحتمل أن ينصب الاهتمام على الحاجة المحتملة إلى شفافية متزايدة وإلى توفير البيانات وتحسين للتنظيمات التحوطية القائمة "

صناديق التغطية، منت تلك الصناديق بشكل هائل في السنوات الأخيرة وتقوم بإدارة أصول تزيد على تريليون دولار، وكما شوهد في التسعينات، وفي الأزمة الحديثة العهد لهونات الدرجة الثانية، فإن عمليات صناديق التغطية أضافت في كثير من الأحيان للتحرك المشترك للأسعار الأصول، بيد أن بعض المعلقين ألحوا إلى تلك الصناديق ربما تكون قد خففت أحيانا من حدة الأزمات المالية بواسطة الاتجار ضد " الأسواق" عندما تهب الأسعار إلى درجة منخفضة جدا بالنسبة للمستثمرين الأقل قدرة على المخاطرة .

صناديق الأسهم الرأسمالية الخاصة تؤثر على التحرك المشترك وطابع الأزمات المالية، ولكن كيفية قيامها بذلك أقل وضوحا وصناديق السهم الرأسمالية الخاصة تعتبر جهات استثمارية طويلة الأجل في المعهود ولذلك فإن جهودها قد يخفف من حدة الأزمات ويسهم في تحقيق الاستقرار غير أن العكس قد يحدث إذا ما كشف عن وضعها ماليا كبيرا جدا فجأة، وعلاوة على ذلك فإن لهذه الصناديق في بعض الأحيان آفاقا استثمارية أقصر، وهو ما يؤدي بها إلى أن تستثمر في القطاعات الرائجة في العديد من البلدان في نفس الوقت مما يسهم في التحرك المشترك عبر البلدان .

صناديق الثروة السيادية: تثير اهتماما جديدا، رغم أنها تستثمر الاحتياطات الدولية للدول ذات السيادة منذ سنوات، وقد اشغل الاهتمام المفاجئ بفعل عوامل شتى، فقد نمت هذه الصناديق بسرعة في العقد

1 - نيل حشاد، العولمة والمستقبل الاقتصاد العربي، " الفرص والتحديات"، ط01، دار ابيجي مصر للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص 168 .

2 - روبين بروكس، كريستين فوريس، الرقص بانسجام، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 40، عدد 02، 2003، ص 49 .

3 - باولو مارو بيشاي يافه، أزمات المستقبل المالية، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2007، ص ص : 29-30 .

الماضي محققة حجما هائلا، وقد اختارت حصصا كبيرة في كل من الأسواق الناشئة وشركات البلدان المتقدمة ومؤسساتها المالية، مما أثار القلق في بعض الأحيان بشأن الأهمية الإستراتيجية المقصورة للشركات المستهدفة والعديد منها تعلن عن استثماراتها للجمهور، وتدير تلك الصناديق أصولا، وبحسب بعض التقديرات، تتجاوز 1.5 تريليون دولار، ويعزى معظم الصناديق استخدمت إستراتيجيات استثمارية متحفظة وطويلة المدى، فإن بإمكانها من ناحية المبدأ تقوم بدور مثير لعدم الاستقرار إذا ما كست موقفها بغتة، ولاسيما ما تقوم به صندوق في بلد سوق ناشئ صغير، وإضافة إلى ظهور قوى جديدة، فإن لوسائل الاستثمار الجديدة أيضا إمكانية زيادة التحرك المشترك لأسعار الأصول عبر البلدان، فمثلا فإن ارتفاع الاستثمار المشترك إلى مؤشر الأسعار ورواحه المتنامي من خلال صناديق الاستثمار المشترك المستند الأسعار ومن خلال صناديق النقد المتداول أخيرا جدا يفضي إلى الاستثمار المسند إلى مؤشر الأسعار الإجمالي للبورصات القطرية أو الإقليمية، وليس إلى أسعار الأوراق المالية فرادي (أو البلدان فرادي) وصناديق النقد المتداول عبارة عن صناديق استثمار مشترك مفتوحة تسعى في المعهود إلى تكرار مؤشر سوق راسخة، وقد تسبب التدفقات الخارجية منها والداخلية إليها في جعل كل الأوراق المالية التي تقوم عليها تتحرك معا، مع مراعاة محدودة للمعلومات المخصصة بقطر ما، ومن ناحية أخرى فإن إدخال العمل بأدوات مالية جديدة، مثل صناديق النقد المتداول قد يساعد المستثمرين على تنوع حوافظهم وزيادة سيولة السوق، مما يسهم في استعداد المستثمرين للاستثمار في الأسهم والسندات فرادي ومما لا شك فيه أن الزيادة في التعاملات المعرفية عبر الحدود قد قامت بدور في زيادة إمكانية نقل الأزمات المالية وغيرها من الأزمات على الصعيد الدولي

ثالثا- قناة الصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية

لقد أصبح " الانفتاح التجاري" شعار العصر العولمة... كما صار من المعتاد ألا يكتمل اجتماع للمؤسسات المالية الدولية دون الإشادة بالآثار العظيمة للانفتاح والتحرير التجاري... ويرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعظم حكومات دول الشمال أن إزالة الحواجز من أمام التجارة هي أهم ما يمكن للحكومات أن تفعله كي ما تمنح الفقراء نصيبا أكبر من الرخاء، وعلى حد ما جاء في تقرير بحثي لبنك الدولي صدر عام 2001، فإن الانفتاح يفسر لماذا " يؤدي تحرير التجارة وإلغاء العوائق وإزالة القيود... " ¹.

اليوم وأكثر من أي وقت مضى ومع ارتفاع معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر اغتيال كافة أشكال الحمائية سواء من خلال ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال الترتيبات الإقليمية (التكتلات الاقتصادية) الداعمة لمرتكزات هذا التحرير أصبح من السهل انتقال الأزمة من مراكز نشوؤها إلى غيرها من الدول وعبرها يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية، وآثار التغذية العكسية*، ومما يسهل انتقال

¹ كيفين واتكتر، حتى تصبح العولمة في خدمة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، مطابع الأهرام، المجلد 39، العدد 01، مارس 2002، مصر، ص 24.

حالات الركود والكساد في اقتصاديات الدول المتأزمة إلى باقي الاقتصاديات وذلك بمستويات مختلفة : بمستوى " خلل اقتصادي " فيما تعلق بالاقتصاديات ذات " معامل الارتباط الضعيف " .
بمستوى " مشكل اقتصادي " فيما تعلق باقتصاديات ذات " معامل الارتباط المرتفع " .

المبحث الثالث: ماهية أزمة الرهن العقاري:

المطلب الأول: إطار مفاهيمي لأزمة الرهن العقاري:

أزمة الرهن العقاري هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة، فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض مالية المخاطرة، وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديد للاقتصاد العالمي.¹
أزمة الرهن العقاري أو أزمة الرهون العقارية الثانوية أو أزمة الإسكان الأمريكية أو أزمة الائتمان، أو الأزمة المالية العالمية، كلها مسميات لأزمة مازالت تداعياتها مستمرة إلى يومنا هذا، وكان أبرز تجلياتها نقص سيولة السوق وسيولة التمويل في النظام البنكي الأمريكي ، والتي بدأت خلال 2006 بعد انفجار فقاعة سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، لتتطور بعد ذلك وتصبح أزمة مالية عالمية ابتداء من 2007.²
نظام الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على تمليك عقارات للأمريكيين مقابل أقساط طويلة الأجل، ويجرر المدين للبنك مقابل هذا الدين على سندات للوفاء بهذه الديون ثم يقوم البنك بطرح هذه السندات في بورصة الأوراق المالية للحصول على ثمن بيعها وإعادة طرح قروض عقارية جديدة والتوسع فيها، وهكذا وحيث أن هذه السندات مضمونة برهن العقار وأمنة إلى حد ما، إن هذه السندات تلقى رواجاً في بورصات الأوراق المالية الأمريكية .

إلا أن توسع البنوك في الائتمان العقاري أدى إلى عدم التدقيق في مقدرة العميل على سداد الأقساط في مواعيدها المحددة فإن البنك يمنح القرض العقاري ويطرح سندات للبيع في البورصة ويحصل على قيمة القرض مضافاً إلى ما حققه من أرباح نتيجة مضاربات البورصة المر الذي أدى إلى طرح هذه القروض دون دراسة مقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم وعلى مدى عامين ونصف من تعثر الكثير من المدينون، الأمر الذي معه لا يمكن لأي جهاز مصرفي في العالم الاستيلاء على عقاراتهم المرهونة، وعرضها للبيع مع الكساد المالي فإن أسعار العقارات سوف تنهار ويؤدي إلى خسائر رهيبية، تفاقم هذه المشكلة أدى إلى امتناع المضاربين في البورصة عن شراء سندات الرهن العقاري وانهايار قيمتها في البورصات الأمريكية الأمر الذي يؤثر سلباً على مقدرة البنوك الأمريكية التي توسعت بشكل كبير في قروض الرهن العقاري وتعثرها مالياً في الوفاء بالتزاماتها في أزمة سيولة طاحنة وهي أول مرحلة من مراحل الأزمة حيث بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وأدت إلى

¹ - الجزيرة نت، أزمة الرهن العقاري، 15 أبريل 2013، الاقتصاد والأعمال، متاح على الموقع:

, consulté le: (15/04/2013)

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/89da5f34-ac-15>

² - وسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد (2)، 2009، ص 1 .

زلزال اقتصادي نتج عنه إفلاس شركات الرهن العقاري وفقدان الملايين من الأسر لمنازلهم وممتلكاتهم ، ولأن العالم يعيش عصر العولمة فإن تلك الأزمة امتدت لتطال أوروبا ثم دول العالم الأخرى، بما فيها الدول العربية وهذه الأزمة أدت إلى تدهور القطاع العقاري وزيادة العرض على الطلب ثم انخفاض أسعار العقارات وأسعار الأراضي، وتوقف المطورين العقاريين عن تنفيذ مشاريعهم أو تأجيلها.¹

المطلب الثاني: تداعيات أزمة الرهن العقاري

أولاً- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي

زادت هذه الأزمة من معاناة الاقتصاد الأمريكي، الذي يعاني بالفعل منذ سنوات من النمو المتباطئ نتيجة العجز التجاري، وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة على النحو التالي:

1- تفاقم العجز في الميزانية، والذي وصل لأقصاه في الربع الأول من عام 2008 حيث أصبح يمثل حوالي 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود توقعات بارتفاع عجز الموازنة في نهاية عام 2008م، من حوالي 155 مليار دولار لحوالي 258 مليار دولار بدون تكاليف خطة الإنعاش الاقتصادي 163 مليار دولار عام 2007 .

2- ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى 36 تريليون دولار (حسب إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية)، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكّل حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل إلى 6 تريليون دولار منها حوالي 2.9 تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التحويل العقاري، و حوالي 4.8 تريليون دولار ديون على الشركات .

3- تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي منذ شهر يناير 2008 م ، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع و حركة البيع و الشراء ضعفا في أنشطتها نتيجة لارتفاع أسعار المواد و السلع الأولية و الطاقة

4- ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 5.4 % ، علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى 1.5% وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم لمعدل 80.000 شهريا ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى ماي 2008 م أكثر من نصف مليون شخص .

5- تراجع عمليات بناء المساكن بنسبة 6% لتصل إلى 165.1 مليون وحدة سنويا مقارنة بالمعدل السنوي المسجل و هو 171.1% مليون وحدة كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى 787 ألف وحدة مقابل 61.1 مليون وحدة ،أسعار المساكن بحوالي 10%مع وجود توقعات تراجعها بنسبة 10% أخرى بنهاية عام 2008 م .

¹ - حسين بوغردة، الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار، الحلول المقترحة لمعالجتها، ورقة بحثية قدمت ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول "الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، يومي 20 - 21 أكتوبر 2009

6- الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني و هو أدنى سعر له منذ التسعينات ، كما وصل الأورو إلى ما بعد حاجز الدولار و النصف لأول مرة منذ صدور الاورو، وهو ما أدى لتزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من الأفراد أو من الدول .

7- تراجع أرباح البنوك الأمريكية، و ذلك بإعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها، و توالى إعلان انهيار صناديق التابعة لعدد من البنوك، بسبب القروض العقارية الرديئة، و حدوث عمليات بيع واستحواذ في الحجاز المصرفي بأسعار متدنية جدا بعد تراجع أسعار أسهم المصارف بشكل كبير .

ثانيا : تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي :

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري لن تنحز منه أي دولة من دول العالم، و أنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة، وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام 2008 م، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن القحافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتمثلت أهم تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي:

تعرض العديد من البنوك حول العالم و خاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض ، و تراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة واتخاذ إجراءات فعالة لخفض سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية وزيادة توافر الائتمان حيث يتوقع زيادة العجز نتيجة تشغيل أدوات الضبط التلقائي وتأثير انخفاض أسعار الأصول الحادة على مستوى الإيرادات إضافة إلى تكلفة عملية الإنقاذ في القطاع المالي، ونتيجة لذلك تشير التوقعات إلى تقلص رصيد المالية العامة في الاقتصاديات المتقدمة يواقع 3.25% ليصل إلى 7- % من إجمالي الناتج المحلي عام 2009.

وتشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي، وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرهم بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا وخاصة في اسبانيا، كما تراجع معدل النمو حيث خفضت مفوضية الاتحاد الأوروبي توقعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى 8.1% وهذا العام نتيجة للشكوك حول مصير الاقتصاد العالمي، كما حذر وزراء مالية دول اليورو منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي من ارتفاع معدلات التضخم والتي وصلت إلى 5.3% نتيجة لاقتران ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية مع التباطؤ الاقتصادي وانخفاض ثقة المستهلكين.¹

¹ - المرباطات، الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، 2013/04/15، متاح على الموقع التالي:

ثالثاً- تداعيات الأزمة على الدول النامية:

إن الأثر يتفاوت من دولة إلى أخرى، كلما كانت الدولة أكثر فقراً، كلما كانت تداعيات الأزمة عليها أقل لأن الرأسمال الحكومي مهيمن على الدول، كما أن البنوك ليست مرتبطة بشبكة علاقات عالية واسعة وليست معتمدة بشكل كبير على رؤوس الأموال الأجنبية بل من خلال الاستثمارات المباشرة والمساعدات التنموية الممولة من المهاجرين .

ويمكن إجمال هذه الآثار بالنقاط التالية :

- 1- انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية، خاصة المصدرة للمواد الخام بسبب انخفاض الطلب العالمي، مما يؤثر سلباً على موازنات هذه الدول وقدرتها على تمويل مشروعات التنمية وعلى استمراريتها في دعم المواد الأساسية لسكانها وخاصة الغذاء .
- 2- انخفاض المساعدات التنموية التي تتلقاها الدول الفقيرة من قبل الدول الصناعية .
- 3- تقلص الاستثمارات الأجنبية على الدول النامية ، ومنح القروض .
- 4- عدم المقدرة على تمويل المشاريع المخططة لها.¹

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لعلاج الأزمة:

يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية وتدابير الحل

1. خطة الإنقاذ الأمريكية :

خطة الإنقاذ المالي هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية " هنري بولسون "، وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية، والتي تعود إلى دافعي الضرائب، كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن، وضعت الخطة التي جاءت لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة منذ تعرضها لأزمة الركود الكبير عام 1929، لمساعدة المقرضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف المقرض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة.²

1.1- مبدأ الخطة:³

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تفض مضاجع السوق المالية الأمريكية، وتهدد بانهارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهون العقارية التي اعتمدها المضاربون المليون في بورصة وول ستريت، وبنص

¹ - طارق الحاج، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، ص 20 .

² - مرزوقي مرزوقي، تأثير وتطورات الأزمة المالية في ظل خطة الإنقاذ الأمريكية، اليوم الدراسي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة مفهومها واسبابها، وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي 03 فيفري 2009، ص 07 .

³ -<http://www.ar.wikipedia.org>, consulté le: (10/02/2013)

القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة لهذه الخطة تنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2009، مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة .

تضمنت خطة الإنقاذ أيضا جانبا خاصا بشركتي " فاني ماي" و " فريدي ماك" كبرى شركات التمويل لقاء الرهن والمعرضتين للإفلاس ، وبعدها شارفتا على الانهيار مطلع شهر أغسطس، وتملك وتدعم الشركتان المتضررتان رهونا عقارية قيمتها خمسة تريليونات دولار تعادل نحو 50% من رهون العقارية في الولايات المتحدة

وبموجب الخطة تضمن إدارة الإسكان الفدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان إلى 625 ألف دولار .

2.1- بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية :

اشتملت خطة الإنقاذ على مجموعة من البنود المفصلة هي:¹

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.

- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار .

- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق .

- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة .

- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 لمدة عام واحد .

- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات .

- تحديد التعويضات رؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم .

- منع دفع تعويضات تشجع على مجازف لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.

- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد .

- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة .

¹ -Idem

- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات .
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة .
- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة .
- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

2- توليفة " ضخ السيولة" و" فح السيولة الكيترية" أهم " الأزمة المالية العالمية الراهنة "

المخيف في الأزمة أن يرتفع سقفها من حدود " أزمة مالية"، إلى مأزق "أزمة الاقتصادية"، لا تزال الجهود إلى حد الساعد تتضافر من أجل تجسيد " عمليات الارتقاء"، وارتفاع سقف الأزمة إلى حده الاقتصادي يعني دخول الاقتصاد الأمريكي ضمن حالة من الركود. هذا الأخير (حالة الركود)، قد يتم تدويله عبر ما يُطلق عليه بـ: "الآثار التبادلية للصفقات التجارية" وقد انتقلت الأزمة من صبغتها الأمريكية إلى الصيغة العالمية وفقا للترابط بين اقتصاديات " المراكز الرأسمالية" مع "الاقتصاد الأمريكي" ومن ثم " أطراف الاقتصاد العالمي" بمعدلات متفاوتة تناسب وحالات التداخل والترابط مع اقتصاد "القطب الأمريكي" تحت ضغط " آثار التغذية العكسية" زمن لحظة العوامة الراهنة .

1.2- ضخ السيولة خطوة على طريق النجاح :

قبل عشر سنوات وعلى إثر الأزمة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا وما أصاب قبله النظام المصرفي في اليابان في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي اقترحت عدة حلول للتقليل من آثار الأزمة، والعمل على احتوائها، من ذلك ضخ أموال عامة كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر، وكذلك تقديم هبات للمواطنين فيما يتعلق بالحالة اليابانية، وذلك حتى يزول الهلع وتعود الثقة لماكينة الاستهلاك والإنفاق، حتى لا تطول فترة الركود، وقد تندر بعض الاقتصاديين في ذلك الوقت على هذه الخطة، وذكر أنها تمثل تنفيذا لفكرة الاقتصادي العالمي " ميلتن فريدمان" الذي أجاب مازحا ذات مرة عن السؤال حول أسرع طريقة لزيادة المعروض من النقود فقال : رمي الدولارات من الطائرة، وقد أدى هذا السلوك إلى التساؤل حول مصدر هذه الأموال، وما الأثر الذي ستحدثه على المدى الطويل وخاصة إذا كان السبيل للحصول عليه هو الاقتراض على أساس الفائدة¹

واليوم وعلى إثر الأزمة المالية الراهنة يعيد التاريخ نفسه، حيث أنه ضمن أهم الحلول المطبقة ضخ أموال عامة، وتدخل كبير من قبل الحكومات في النظام المالي المصرفي، وقد كان هذا المفتوح محل نقاش واعتراض من قبل العديد من الاقتصاديين الذي شككوا في جدواه، وتساءلوا عن من يستفيد منه، وقد شبه

¹ - أحمد مهدي بلوافي، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية 2008، ص11 .

الاقتصادي " جوزيف ستلغز" ضح هذه الأموال بمسألة نقل الدم إلى شخص مصاب بتيف، وأبدى قلقه عن مصير هذه الأموال حيث تساءل عن وضعية مليوني شخص أمريكي من الفقراء سيفقدون منازلهم جراء هذه الأزمة، من غير أن يقلل من بعض آثارها في المنظور القريب، كالتقليل من حالة الملح وإعادة الثقة.¹ إضافة إلى الحل السابق هناك حلول أخرى منتهجة منها فرض قيود على حركة رؤوس الأموال وإنشاء مؤسسة عالمية مخصصة لمراقبة تلك التحركات، ارتكازا على حل خفض معدلات الفائدة .

2.2- مصيدة السيولة الكيترية كأحد حلول الأزمة:

عبر قناة CNN أعلن بين شالوم برينانكي محافظ (مدير الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن تطبيق سياسة مصيدة السيولة الكيترية، كأحد الحلول المنتهجة لعلاج ما يمكن علاجه من إفرازات الأزمة الراهنة وكألية لها من الإمكانيات ما يمكن من خلاله تعطيل عمليات ارتفاع الأزمة من سقفها المالي الراهن، إلى حدود كارثة أزمة اقتصادية قد تعكر مسارات نمو الاقتصاد الأمريكي والعالي المتعثرين .

فقد خفض الفيدرالي الأمريكي* سعر الفائدة القياسية بشكل لم يسبق له مثيل، لكن المفاجأة كانت هي التخلي عن سياسة سعر الفائدة الثابت بل أصبح سعر الفائدة القياسي نسبة تنحصر بين قيمتين اثنين، سعر الفائدة المرجعية في الفيدرالي الأمريكي أصبحت بين مستوى 0% - 0.25% وهي الأدنى تاريخيا في ظل انخيار سوق الإسكان وتعاطم الأزمة الائتمانية وركود الاقتصاد الأمريكي الأشد منذ السبعينات من القرن الماضي، هذا وقد خفض البنك سعر فائدة إعادة الخصم إلى مستوى 0.5% .

زاد الفيدرالي الأمريكي على ذلك بعد ان وصل سعر الفائدة المرجعية إلى قيمة صفرية تقريبا بأن يقوم بشراء أدوات دين عام وذلك في محاولات لضخ السيولة في القطاعات المصرفية والقطاع العام الاستهلاكي والاستثماري، في ظل انتشار الذعر بين أوساط المصارف الأمريكية بل في العالم أجمع، ظهر في بيانات ظهرت في وقت سابق قرارا الفائدة الأمريكية .

الإشارة إلى أن الخطوة التالية للفيدرالي الأمريكي سوف تكون " شراء الأصول" حيث أن الركود الاقتصادي الأطول والأعمق منذ ربع قرن من الزمن أجبر البنك على هذه الخطوات، الفيدرالي الأمريكي سوف يقوم بكل ما هو لازم لتفادي هذا حيث أن مذكرة البنك بعد قرار الفائدة تضمنت في طياتها " الركود الاقتصادي الأطول في ربع قرن" باعتراف من البنك الفيدرالي الأمريكي بأن الاقتصاد في حالة ركود فعلي .

إذا ... وضمن حزمة الحلول الاستعجالية المنتهجة، كانت سياسة مصيدة السيولة الكيترية، أحد

الخيارات المطبقة وذلك بالتأثير على المتغيرات الآتية: أسعار الأوراق المالية والطلب الكلي

¹ - فوزي محريق، عقبة عبد اللاوي، مصيدة السيولة الكيترية، كأحد حلول الأزمة .. بين وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح اسلامي.

* - الشائع والأكثر تداولاً في الأبحاث والدراسات أن الآليات التي تركز عليها العولمة هي الثلاث المعروفة " الصندوق والبنك، المنظمة" التي تعتمد على الموازنة بين السياسات المالية، النقدية، والتجارية إلا أن لأهمية الدور الذي يكتسبه " البنك الفيدرالي الأمريكي" ثم رسم السياسات النقدية والتي تستمد آثارها متجاوزة الاقتصاد الأمريكي لتؤثر بعمق في اقتصاديات الدول في العالم، لاعتبارات عدة قد يفوق تأثير البنك الفيدرالي دور الصندوق من حيث الأهمية لذا تم اعتباره كعمود من أعمدة التي تركز عليها العولمة ليشكل الركيزة الرابعة/ الأستاذ مرزوقي مرزوقي .

01. ارتفاع أسعار الأوراق المالية: عندما يكون الاقتصاد ضمن المجال الكيترّي (فخ السيولة)، فإن أسعار الأوراق المالية ترتفع نتيجة لانخفاض معدلات الفائدة (بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة، أسعار السندات)* إضافة إلى تأثيرات قانون العرض والطلب

فبانخفاض "أسعار الفائدة" يوجه الأفراد مدخراتهم للاستثمار في حافظة أوراق السوق المالية (سندات.. أسهم،.. مشتقات مالية)، بمرتبجى التربح من عائد أكبر من أسعار الفائدة في السوق النقدي... وبذلك يرتفع الطلب على الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تعميق ارتفاع أسعارها، بفعل أثر قانون العرض والطلب، وبذلك يعتبر هذا الارتفاع حل مبدئي لإنعاش قيم أسهم وسندات الرهون العقارية المنهارة جراء الأزمة، والمتسببة في سلسلة حزمة الإفلاسات المعلنة في خضم تلكم الأزمة .

02. الحيلولة دون تعاضم حالة الركود :

تعتبر سياسة مصيدة السيولة محاولة للحيلولة دون وقوع الاقتصاديات المختلفة ضمن حالة من الركود، يكون لها انعكاسات سلبية في الأمد القصير وتتعدى إلى المدى الطويل، وتمس آثار كل من¹:

- القطب الأمريكي .
- مراكز الاقتصاد العالمي.
- أطراف الاقتصاد العالمي .

السياسة السالفة الذكر تعتبر محاولة لانتشال الاقتصاد الأمريكي من حال الركود الذي قد يسيطر عليه، هذه السياسة تهدف إلى ضخ السيولة في السوق، وبالتالي توسيع مديات الائتمان المصرفي بشكل أكبر وبمعدلات فائدة الإقراض منخفضة، كمنفذ للسيولة التي تمّ ضخها في الاقتصاد، مما يعزز ويرفع من قيمة الاستثمار (بفعل العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار)، وهو نما يعظم من حجم الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع الدخل التوازني، ومن ثمّ ارتفاع الاستهلاك وفقا للارتفاع الحاصل في الدخل، وندخل ضمن سلسلة من الارتفاعات المتتالية للدخل.

03. على مستوى المراكز الرأسمالية وأطراف الاقتصاد العالمي:

الوصفة الأمريكية السالفة الشرح، وبكل ما تضمنته (مما يمكن من أطروحات الاقتصاد الإسلامي) عند أهم مستويات "الوصفة" القابلة للتدويل على مستويي المراكز الرأسمالية وأطراف السوق العالمية... عبر قناتين.

* - تتناسب أسعار السندات تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات، ويعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة إلى مجلودية العائد السنوي المستحصل من السند، لمزيد من التفصيل راجع: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 41 .

¹ - فوزي محريق، عقبة عبد اللاوي، مصيدة السيولة الكثرية، مرجع سابق.

أ- عبر تدويل الوصفة (اقتصاد دولي بلا سعر فائدة)

ب- التدويل بالأثر

وارتكازا على غير قليل من المؤشرات:

- معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيرا وتأثرا، في ما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية
- معدل الارتباط المرتفع بينها وبين القطب الأمريكي (X-M)
- معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) كمستودع للخامات

1.3- خطوة البنك المركزي الأوروبي والبريطاني¹:

خفض المصرف المركزي الأوروبي نسبة الفائدة في مصارف البلدان الـ15 التي تتعامل باليورو، من 3.25% إلى 2.5% وهو أكبر خفض يقره المصرف الأوروبي منذ إنشائه عام 1998 يذكر أن هذا التخفيض هو الثالث على التوالي في ظرف ثلاثة أشهر في محاولة يجريها المصرف المركزي لتحسين اقتصاد البلدان الأوروبية بوجه الأزمة الاقتصادية والمالية .
وتقوم عدة مصارف مركزية وبخاصة الغربية منها بخفض نسبة الفائدة بشكل كبير وسريع لتفادي الركود الاقتصادي الذي بدأت عدة دول تعاني منه.

في موازاة ذلك خفض المصرف المركزي البريطاني نسبة الفائدة بنسبة 01% إلى 02%، كما قام المصرف المركزي السويدي بخفض هذه النسبة بمعدل تاريخي بلغ 1.75% بدل من 02% أيضا

2.3- خطوة الحكومة الفرنسية²:

الطريق الأمثل لدعم النمو وإنقاذ مناصب العمل، وكذلك لخلق فرص عمل للمستقبل، "أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عن خطة شاملة بقيمة 26 مليار يورو لإنعاش اقتصاد بلاده ومساعدته على مواجهة الأزمة الاقتصادية".

ومن ضمن الإجراءات التي ستخذها باريس إقراض صناع السيارات ما مجموعه مليار يورو، وتضيف 05 مليارات أخرى في استثمارات القطاع العام، ويعادل هذا المبلغ الإجمالي 1.3% من الناتج الوطني الفرنسي، ويؤمل في ارتفاع الخطة نمو البلاد الاقتصادي بنسبة 0.6% في 2009، لكن يتوقع أيضا أن يرفع عجز موازنة الدولة إلى 3.9% بدلا من 3.1% كما كان متوقعا من قبل .

وهذا العجز المتوقع في الموازنة يفوق الحد الأقصى الذي تنهي اللجنة الأوروبية عن تجاوزه عادة، لكن الاتحاد أظهر شيئا من المرونة في هذه الظروف الاقتصادية العصيبة، وستلقى 20 مليار من أصل الـ33 مليار يورو على عاتق دافع الضرائب الفرنسية، وكانت الفكرة في البداية أن تصرف الـ33 مليار يورو على مدى ثلاث أعوام .

¹ -[http:// www.sfschart.com. consulté le: \(15/03/2013\)](http://www.sfschart.com. consulté le: (15/03/2013))

² -Idem

وتصبح فرنسا بذلك آخر بلد أوروبي يعلن عن خطة لإنعاش اقتصاده، حيث قال — " ساركوزي": " الحل لهذه الأزمة هو الاستثمار لأنه أكل بقية القول" وستخصص 11.5 مليار يورو من المبلغ الإجمالي لمنح قروض للشركات وتخفيف عبء الضرائب عن استثماراتها خلال العام المقبل، وقد أظهرت إحصائيات نشرت مؤخرا أن نسبة البطالة في فرنسا ارتفعت إلى 7.7% بين جويلية / أوت / سبتمبر/ أيلول الماضيين، مقارنة بـ 7.6% في الأشهر التي قبلها .

3.3- خطوة الحكومة البريطانية.¹

أعلن وزير المالية البريطاني اليسر دار لينج الاثنين خطة لتنشيط الاقتصاد البريطاني تبلغ قيمتها نحو 20 مليار جنيه إسترليني، وأشار في تقريره عن موازن العام القادم أمام مجلس العموم البريطاني أن هذه الخطة ستجعل التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده بريطانيا أقل حدة وأقصر زمنا، وتتضمن الخطة زيادة الإنفاق العام وتخفيضات ضريبية .

وأوضح أن العالم يواجه حالة من عدم الوضوح على المستوى الاقتصادي لم يشهده منذ عقود، وأن بريطانيا تأثرت بالأزمة باعتبارها أحد المراكز المالية الرئيسية في العالم وتوقع أن ينكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة من 0.75% إلى 1.25% خلال النصف الأول من عام 2009، كما توقع أن يعود الاقتصاد للنمو في عام 2010 .

كما أكد على ضرورة تخفيض ضريبة المبيعات، بحيث ستخفض ضريبة مبيعات السلع والخدمات من 17.5% إلى 15% لمدة 13 شهرا بهدف توفير المزيد من السيولة بأيدي المستهلكين . وتتضمن خطة دارلينج في الوقت نفسه رفع الضريبة على الكحول والمشتقات النفطية، والتبغ، بنسبة 2.5% ما لا يجعلها مشمولة بخفض الضريبة على القيمة المضافة .

كما اقترح دار لينج رفع ضريبة الدخل للذين يتعدى دخلهم 150 ألف جنيه إسترليني (225 ألف دولار) سنويا إلى 45% ابتداء من عام 2011، كما اقترح رفع ضريبة الضمان الاجتماعي بنسبة 0.5% للموظفين والشركات خلال عام 2011، وكذلك لتمويل خطة التنشيط الاقتصادي .

4- العلاج من المنظور الإسلامي:

أوضح الدكتور أشرف محمد دوابه في كتابه " الأزمة المالية العالمية برؤية إسلامية"^{*} أن هذه الأزمة بين عوارض النظام الرأسمالي حيث قال : > "لقد كشفت الأزمة المالية العالمية أن النظام الرأسمالي يحمل في طياته عوامل إفلاسه وأنه أصبح متصاعدا مترقعا، وهو ما دفع بأنظار العديد من الغربيين لدعوة لتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي الذي لا مكان فيه لسعر الفائدة والمقامرة وبيع الديون وهذا التوجه يضع على عاتق

¹ - <http://www.sfschart.com>. consulté le: (15/03/2013)

* - صدر هذا الكتاب حديثا عن الدكتور أشرف محمد دوابه، بعنوان الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، جاء في 158 صفحة ويتجوي على تسعة مباحث من مطبوعات دار السلام ، سنة 2009 .

أصحاب الفكر والقرار في المجتمعات الإسلامية مسؤولية إبراز منهج الاقتصاد الإسلامي وأسس وأركانه وتفصيلاته بصورة تجمع بين التنظيم والتطبيق على أرض الواقع وتمكن من تسويق هذا النظام الرباني عالميا رحمة بالعلمين، وخاصة أن الأزمة المالية ذات تبعات لا تتوقف يوما، بل لحظة بعد لحظة[<].

يطالب البعض بإعادة النظر في النظام المالي والنقدي الرأسمالي وتعديله ليكون في خدمة التنمية وكل إنتاج في إطار ذلك يقول الرئيس الفرنسي ساركوزي "نحن بحاجة لإعادة بناء النظام المالي والنقدي من جذوره وأن فكرة وجود أسواق بصلاحيات مطلقة بدون قيود وبدون تدخل من الحكومات هي فكرة مجنونة" وإذا كانت الشيوعية قد قامت على القيود المكبلة التي أدت إلى انهيارها، والرأسمالية تقوم على فكرة الحرية المطلقة (المفلتة) فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على فكرة الحرية المنضبطة بضوابط الحلال التي يحقق النفع للجميع في عدالة وتوازن، والبعد عن الحرام الذي يؤدي إلى الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، وبالطبع لا يقصد ساركوزي أو غيره من إعادة بناء النظام الرأسمالي التوجه نحو الشيوعية وإنما إلى ضبط الحرية الرأسمالية المفلتة وهذا ما يحققه الإسلام الذي يمكن القول إنه قادر على علاج هذه الأزمة من خلال مرتكزات الاقتصاد الإسلامي والتي تتلخص في الآتي:

- (1) تعديل أسلوب التمويل القاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية ومنها أسلوب المشاركة التأجيرية
- (2) ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس للديون وهو ما ينم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المراجعة والسلم والاستصناع، والتي تزيد حجم التعامل بها رغم حدثتها عن 180 مليار دولار وتتوسع يوما وتتعاظم بها بعض الدول الغربية .
- (3) منع أساليب المضاربات القصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء، وهو ما تمّ إثر الأزمة في أمريكا وإنجلترا
- (4) عدم التعامل بالمشترقات مثل المستقبلات والتعامل بدلا منها بأسلوب بيع السلم، وجعل الخيارات بدون مقابل كما قرر الفقه الإسلامي والانتهاه عن التعامل في المؤشرات بيعا وشراء.
- (5) الانتهاه عن الفوائد الربوية واستخدام أساليب المشاركات والبيوع، ومن الجدير بالذكر أن أحد أساليب مواجهة الأزمة في أمريكا وأوروبا هو تخفيض معدل الفائدة حتى وصل إلى 01% .
- (6) وضع ضوابط للمعاملات ووجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وفوق ذلك كله العمل على جعل الاقتصاد أخلاقيا ووضع السبل التي تساند الالتزام بالأخلاق الحميدة في التطبيق.¹

¹ - محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ملتقى حول " الأزمة المالية العالمية من المنظور الإسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية"، جامعة الأزهر ، مصر، 11 أكتوبر 2008، ص ص 15 - 16

(7) إصدار قوانين بمنع (إيقاف) بعض المعاملات التي كانت من أسباب الأزمة ومنها على سبيل التأكيد ما يلي:

- عمليات المشتقات المالية الوهمية (الميسرة) وما في حكمها .
- عمليات جدولة الديون والتوريق وفق نظام الفائدة الربوية .
- عمليات تمويل الأعمال بنظام الفائدة وتطبيق صيغ التمويل الإسلامية .
- عمليات غسل الأموال القذرة السائدة بأسواق النقد والمال .

(8) تحرير معاملات من قيود الدولار واستخدام سلة العملات المختلفة، وذلك لتوزيع المخاطر ومن أسباب الأزمة الحالية باعتراف العلماء وخبراء المال و الاقتصاد في الدول العربية وغيرها هو سيطرة الدولار على المعاملات .

(9) إيقاف استثمار أموال العرب في أسواق النقد والمال الأمريكية والأوروبية إلا عند الضرورة المعتمدة قانونيا وان يكون خيرات العرب للعرب وخيرات المسلمين للمسلمين .

(10) تطبيق نظام زكاة المال واستخدام جزء من حصيلة في دعم الغرمين بسبب تلك الأزمة، وكذلك تطبيق قواعد ومفاهيم وصيغ للاستثمار والتمويل الإسلامية حيث هي المنقذ من هذه الأزمة.¹

¹ - حسين حسن شحاتة، كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، سلسلة البحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر مصر ، ص ص 4-5 .

خلاصة الفصل الأول:

يواجه العالم اليوم أزمة مالية خطيرة مصدرها النظام الرأسمالي ، كشفت عن هشاشة الانظمة الاقتصادية المالية ومعايبتها من مواطن ضعف صارخة، تمثلت أهم مظاهرها في انهيار بنوك ومؤسسات مالية دولية عملاقة في ظل اقتصاد يعاني اصلا من عجز في ميزانه التجاري ، كما ان هذه الازمة كشفت عن الترابط والحساسية بين مكونات الاقتصاد العالمي ، حيث انتقلت عدوى الازمة بسرعة فائقة متجاوزة الحدود والقيود ، لتتطال كل القطاعات الاخرى وكان تأثيرها واضحا على العمالة (تسريح آلاف العمال) من اكبر الشركات العالمية ولمواجهة الأزمة الراهنة جيب تكاثف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي والمالي والدولي الحالي بما يسمح لجميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار ربط عملا بسلة عملات يتم الاتفاق عليها دوليا.

الفصل الثاني

مدخل:

في ظل البحث عن مجال مناسب للتعاون البناء في شتى المجالات التجارية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية وغيرها من المجالات للتكيف مع الحركية الاقتصادية الدولية الجديدة المتجهة نحو المزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادي .

ونظرا لما فرضته العولمة الاقتصادية من معطيات معينة، يؤدي عدم مواجهتها أو تناسيها ليس فقط إلى خلق العزلة الاقتصادية عن الآخر، ولكن ما هو أبعد من ذلك، وهو ضياع المصالح الاقتصادية للدول في ظل هذه المنظومة العالمية الجديدة .

وتزايد اهتمام الدول بشكل كبير بالتكامل الاقتصادي حيث أخذ حيزا واسعا من دراسات وأبحاث والمفكرين اقتصاديين، بحيث أخذ حيزا واسعا من الدراسات وأبحاث ومفكرين اقتصاديين بحيث نتج عن ذلك تكتلات اقتصادية على درجة مختلفة من النضج والثقة والتماسك، حيث وجدت هذه الدول أنها وسيلة فعالة لمواجهة مشاكلهم الاقتصادية التي باتت عالقة وسببها في تخلفهم، ولقد تعددت دوافع هذه المحاولات للتكامل بين هذه الدول الأوروبية منها والاشتراكية والعربية .

ولهذا تناولنا في هذا الفصل نقاط رئيسية المتعلقة بالموضوع :

- ✓ مفاهيم التكامل الاقتصادي .
- ✓ محددات التكامل الاقتصادي .
- ✓ نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

المبحث الأول: مفاهيم التكامل الاقتصادي :

هناك العديد من المفاهيم التي حاولت التقريب لمفهوم التكامل الاقتصادي فقد أبرز لاختويا ما أوضحه ماخلوب (F.Machlup) سنة 1979 من أن استخدام مصطلح التكامل الاقتصادي قد كان في بداية التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجتمعات المشروعات الصناعية المتكاملة (Combinations) ويشير أيضا أن مفهوم التكامل الاقتصادي بين دول منفصلة ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع فيننر (J.Vner) 1950 الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي (Customs Unions) التي تمثل جوهر التكامل الاقتصادي الليبرالي.

ويعتبر التكامل الاقتصادي الدولي السمة المميزة للاقتصاد الدولي في العصر الحديث، فلم يعد بإمكان البشر العيش في حدود رقعة جغرافية ضيقة من الأرض ولم تعد أية دولة تستطيع أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى إنما أصبح الإنسان والدولة كلاهما مرتبطين بأحداث العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويأتي التكامل الاقتصادي عادة من خلال تنسيق عوامل الإنتاج الاقتصادي ضمن رقعة جغرافية تتعدى الحدود السياسية للدولة، والسبيل الوحيد لتحقيق هذا التنسيق هو التكتل الاقتصادي أي انضمام الدول إلى منظمة اقتصادية تعمل على تخفيف العقبات التي تعترض سبيل تدفق التجارة الدولية وصولا إلى تحرير التجارة بين الكتلة الاقتصادية الواحدة ، لأن التكامل الاقتصادي لا يتحقق إلا بتحرير التبادل التجاري بين المناطق التي تختلف فيما بينها في الإنتاج الاقتصادي وهذا ما أدى إلى لزوم التوجه إلى نوع من هذه التكتلات.

وفي إطار دراسة قضايا التكامل الاقتصادي فقد تنوعت واختلقت مناهج البحث العلمي التي أخذت بها الدراسات والأبحاث العلمية الاقتصادية للمفكرين الاقتصاديين من حيث تعريف وأهداف وأبعاد التكامل الاقتصادي ومراحله

وفي هذا السياق سوف نحاول بلورة بعض التعاريف الخاصة بالتكامل الاقتصادي والتطرق إلى أبعاده ومناهجه والأبعاد التي تعود على الدول الأعضاء منه .

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

أولاً. تعريف اصطلاحي: إن كلمة تكامل (Intégration) كلمة ذات أصل لاتيني، وابتدأ استعمالها عام 1620م، في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحداً، وهذا المعنى الوارد في قاموس أكسفورد يتفق تماماً مع المعنى الدارج لكلمة تكامل فهي تدل في معناها الدارج على ربط أجزاء ببعضها إلى البعض ليكون منها كل واحد.¹

ويعني مفهوم التكامل الاقتصادي في اللغة الإنجليزية كالاتي²:

1. يدخل في، يشترك، يدمج، يندمج .

2. يدمج .

3. اندماج عنصري .

4. عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافتها ببعضها إلى البعض الآخر لتكون كلاً مكتملاً.

أما في المعاجم العربية فنرى تعريف مماثل للتكامل ففي المورد يظهر معنى التكامل على أنه تجميع وتوحيد، أما في قاموس لسان العرب فيشير أن التكامل الاقتصادي إلى التمام أي التمام الذي تجزأ منه أجزاؤه.³ ورغم الاهتمام بكلمة التكامل في الأدب الاقتصادي إلا أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على بيان المقصود بهذا المصطلح، حيث هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكامل هما:

أ. الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المماس بسيادة أي منهما، وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو مل يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما أنه يفعل التمييز بين التمييز من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى .

ب. الاتجاه الثاني: هو اتجاه أكثر تحديداً يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة .

ومن هنا سنحاول أن نقدم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من الرواد الفكر الاقتصادي التكاملية نذكر منهم :

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 10 .

² - صلاح الدين نافع سليمان، التجمعات الإقليمية العربية ودورها في الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تموز 1990، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص ص 6-7 .

³ - ابن منظور، قاموس لسان العرب، دار الفكر العربي، ط1، مجلد الرابع، بيروت، لبنان، 2008، ص 772 .

1- بيلابلاسا:

2- ماخلوب

3- هوفمان

4- تنبرجن.¹

ثانياً — تعريف التكامل من وجهة نظر بعض المفكرين الاقتصاديين :

أ. تعريف التكامل الاقتصادي للمفكر الاقتصادي "بيلابلاسا":

يعرف التكامل على أنه " عملية وحالة" فيوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

انطلاقاً من هذا التعريف نلاحظ أن بيلابلاسا يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التداخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا المفكر إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.²

ب. تعريف التكامل الاقتصادي للمفكر الاقتصادي "ماخلوب":

يرى الاقتصادي ماخلوب أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى فكرة التكامل الاقتصادي التام على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفاء للعمل، وهنا يناقش "ماخلوب" التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى، على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديداً دون تمييز وتميز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.

ج. تعريف التكامل الاقتصادي للمفكر الاقتصادي " هوفمان " :

أما الاقتصادي "هوفمان" يقول أن تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية .

¹ - شبكة طلبة الجزائر التكامل الاقتصادي (<http://www.etudiant.dz.net/vb/showthread.php?t=19904/5/4>) 2013)

² - بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2009، ص 04

د. تعريف التكامل الاقتصادي للمفكر الاقتصادي " جان تيرجن " :

إن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أساس هذا التعاون.¹ بعد أن قمنا بعرض بعض التعريفات لأهم المفكرين الاقتصاديين لمصلحة التكامل الاقتصادي، فإننا نلاحظ أنه هناك تنوع وتعدد في وضع مفهوم واضح وشامل لهذا المصطلح، وهذا ما يضع لنا عقبة أمام الوصول إلى تعريف موحد له بحيث يحظى بقبول عام وموافقة من قبل المفكرين الاقتصاديين، وهذا راجع إلى التباين في وجهات النظر بين هؤلاء المفكرين لذلك اقترح أحد الباحثين مفهوما شموليا بحيث يرى أن التكامل الاقتصادي عملا إداريا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز الجمركية أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

المطلب الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم المتقاطعة معه

أولا – الفرق بين التكامل والتعاون: يمكن التفريق بينهم في النقاط التالية:

- يعتبر التعاون الاقتصادي أداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول سواء في إطار إقليمي أو في إطار دولي، بحيث يمكنه أن يأخذ شكل تنظيم إقليمي كصيغة بديلة للتكامل الإقليمي، خاصة في التجمعات التي تؤكد على الحفاظ على استغلال أعضائها (مثلما هو موجود بين دول جنوب شرق آسيا) .
- إن الإطار التنظيمي للتعاون الاقتصادي يقوم على أساس ترتيبات مؤقتة أو دائمة، ويشمل على مجالات أو تدخل قطاعات معينة، أو في الوقوف أمام مشاكل معينة، والسعي لإيجاد حلول مشتركة لها مع تعظيم المنافع العائد عليها على اعتبار أن ما يحققه التعاون بصورة مشتركة أفضل مما يحققه من منافع بصورة منفردة.
- ويعتبر التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية هو تقليل التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سياستها الخاصة في حين أن التكامل الاقتصادي يهدف إلى إزالة التمييز بينها الخلق كيان اقتصادي جديد²، بمعنى آخر فهو يمثل كل الإجراءات التي تتخذها دول معينة بغرض التخفيف من وطأة القيود المعرقة لانسياب رؤوس الأموال والسلع فيما بينها.³

¹ - نفس المرجع السابق، ص 4.

² - Bela Basalssa. The Theory of Economic integration , pp02

³ - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية، للتكامل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، دت ، ص 46.

كما ترتبط فكرة التكامل الاقتصادي بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني، بحيث تتميز هذه الآثار والتغيرات بدرجة عالية من التعقيد والشمول، ومن بُعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الأقطار، ولكن نجد أن التعاون الاقتصادي لا يرتبط من ناحية ما يستهدفه، ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار، بتحقيق تغيرات ليست لها الطابع الهيكلي نفسه، ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد وبعد المدى في العلاقات بين الأطراف.¹

ويختلف نطاق التجمع الإقليمي باختلاف موضوع التعاون، كما يمكن للدولة الواحدة أن تدخل في عدد من الترتيبات التعاونية في آن واحد على خلاف التكامل الاقتصادي الذي يكون ضمن مجموعة واحدة فقط، فإذا كانت هذه القضايا المطروحة لها صفة العمومية والديمومة فإن الترتيبات الإقليمية المتعلقة بتحقيق منافع مرضية أو بتفادي ما يترتب على الاندماج القطري في النظام العالمي من خسائر قائمة أو محتملة يمكن أن تتخذ صيغة مؤسسة محددة تتصف بالاستمرار في شكل تعاون إقليمي أو تكامل إقليمي ولا يشترط التعاون الاقتصادي الإقليمي التعاون في المجال الثقافي والاجتماعي أو التكافؤ الاقتصادي بين أعضائه كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا يهدف إلى بلوغ وحدة اقتصادية أو سياسية كهدف نهائي حتى وإن سعت تلك الدول إلى تعظيم منافعها، وتقليص احتمالات النزاع فيما بينها.²

وفي هذا السياق وبعد أن تم توضيح الفرق بين التكامل الإقليمي والتعاون الإقليمي يبقى هناك ضرورة التنويه إلى التفرقة بين التكامل الاقتصادي وبين ما يطلق عليه بالتدويل الاقتصادي .

ثانياً: الفرق بين التكامل الاقتصادي والتدويل الاقتصادي

فالتدويل الاقتصادي هو اتجاه شامل للتطور العالمي يتم بصورة عفوية بغض النظر على طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة السائدة للدول.³

وما يميز التكامل الاقتصادي عن التدويل الاقتصادي هو أن التكامل الاقتصادي يتم بين مجموعة من الدول والتي تكون لها تشابه وتقارب في طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية، وتتميز بأسلوب إنتاج متقارب إن لم يكن متشابه إلى حد كبير، ويتم ذلك وفق عملية تدريجية بالمزج التدريجي لاقتصادياتها على أساس قرارات تتخذها الدول الأعضاء في التكامل، مع حرية التنفيذ في عمليات ومراحل التكامل وذلك عن طريق إقامة سوق مشتركة تزال فيها جميع أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية مع إقامة تنسيق في السياسات الاقتصادية، ومن

¹ - وهي غربال، حول التكامل الاقتصادي العربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972م، ص 09 .

² - محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2000، ص 29 .

³ - عبد الوهاب حميد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية لشركة الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص 15 .

هنا تستطيع أن تقول أن التكامل هو عمل إرادي مقصود يتم بين دولتين أو أكثر وفق مراحل تنسق فيها السياسات بهدف زيادة الإنتاجية بشكل عام مع إيجاد فرص متكافئة لكل الدول الأعضاء في التكامل وهذا يعكس التدويل تماما حيث يتم بصورة لا إرادية ولا يشترط تكافؤ، وتقارب الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المنظمة لعملية التدويل.¹

وبعد أن تم توضيح الفرق بين كل من التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي، وكذلك التدويل الاقتصادي، إلا أن هناك من يعتبر أن مفهوم التدويل الاقتصادي يشير إلى نفس ما يشير إليه مدلول الإقليمية الجديدة.

فقطرا إلى ما يروج لهذا المدلول -الإقليمية الجديدة- في الوقت الحالي لمقولة " أننا نعيش في عصر الكيانات الكبيرة"، أدى هذا إلى إحداث ضغوط على الأقطار والتجمعات الإقليمية للحد من توجهاتها نحو الداخل ووضع التشابكات الدولية في موقع متقدم سواء بالاعتماد بدرجة أكبر على مستوى التصدير للخارج والمنافسة على المستوى العالمي أو فتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأسمال، وهو التوجه الذي ترعاه كل من منظمة التجارة العالمية والصندوق والبنك الدوليين .

وبحكم التوجه الخارجي لهذا التكتل مع استمرار عدم وصوله إلى حالة التكافؤ في علاقته الدولية فإنه يستلزم الارتباط بقوة اقتصادية لها شأن في واقع علاقاته الخارجية وبهذا ما تنشأ إقليمية جديدة بحيث تقوم مجموعة من الدول النامية بالتمحور حول المركز الاستعماري، إلا أنه تكون علة كل طوعي لا قسري . وبهذا نستطيع القول بأن الإقليمية الجديدة تختلف عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية.²

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي وفق المنهج الإنتاجي

وفقا لهذا المنهج يرى بعض الكتاب غير ما يراه "بيلابلاسا" اتجاه التكامل والبلوغ إلى الوحدة الاقتصادية، حيث يعتبر هذا الخير أن إدراك الوحدة الاقتصادية في النهاية هدفا في حد ذاته، في الوقت الذي يراه غيره أنها أداة لتحقيق أهداف تهتم بها كل من الدول المشاركة، وعلى رأس ذلك موضوع التنمية. ومن خلال نوعي التكامل التي وضعها الكاتب " بيدر" والتي يميز بينهما "تبرجن" ضمن ما يعتبره تكاملا سلبيا، فهو يعتبر في رأيه أن التكامل الإيجابي يعني الاتفاق على سياسات تؤدي إلى أهداف اقتصادية وعليه نجده فقد انتقد التعريف الذي وضعه بيلابلاسا وتبعه فيه آخرون لأنه التمس فيه الكثير من التعقيد، بينما

¹ - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001 ص33

² - محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص29.

هو في الوقت نفسه يقتصر على القاعدة الحقيقية للتكامل، ويرى بيندر أيضا أن العبرة ليست في التحول من القطرية إلى ما فوق القطرية، بل في اتجاه قاعدة صلبة، تعمل على دفع العمل المشترك لبلوغ الأهداف الاقتصادية للدول الأعضاء، ومن هذا المنطلق نميز بين أسلوبين من التكامل، التكامل في الأسواق والتكامل الإنتاجي الإنمائي ويرجع هذا التمييز إلى عدم كفاية مبدأ الحرية الاقتصادية لتحقيق التنمية من خلال تطوير العلاقات البينية للدول الأعضاء في التجمع، حيث يضيف إلى ذلك تنسيقا ينصب مباشرة على جانب الإنتاج، وهو ما يترتب عليه في الوقت نفسه تعزيز قاعدة التكامل لذاتها.¹

يتلخص التكامل الاقتصادي وفق لهذا المنهج في أنه نوع من التطوير الهيكلي الذي يطرأ على اقتصاديات الدول المعنية بالتكامل ويتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية وفقا لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصاديات مما يعمل على ترك آثار على مستوى التنمية وتتلخص فيما يلي:

1- زيادة تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتجاهاتها في الأقطار المشاركة .

2- نمو حقيقي ومستمر للإنتاج السلعي والخدمي .

3- تنويع القاعدة الإنتاجية وتوسيعها .

ومن ثمّ يكون بالإمكان القيام بعمليات التبادل التجاري والسلعي والخدمي، ويعتبر هذا المنهج أنسب بالنسبة للدول النامية لتبدأ به عملية تكاملها حيث يكون مجديا وضروريا في نفس الوقت لتقوية وتوسيع الهيكل الإنتاجي ليتسنى لها القيام بعمليات التبادل التجاري وما ينطوي عليه من عمليات.²

¹ - محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص42-44.

² - منى مصطفى البرادعي، المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص19.

المبحث الثاني: محددات التكامل الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مناهج، مقومات ودوافع، وأثار التكامل الاقتصادي .

المطلب الأول: مناهج التكامل الاقتصادي¹:

هناك الكثير من الدوافع التي دفعت بالتكامل الإقليمي الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية فمنها من أرادت أن تتفادى ما يترتب عن تشابك علاقتها الاقتصادية من خلافات يمكن أن تتطور إلى حروب تهمز أركان السلام وهذا ما كانت تسعى له الدول الأوروبية، أما الدول الاشتراكية فكان دافع التعاون فيما بينها هو مواجهة بيئة عالمية معادية ومنافسة لها، على خلال الدول النامية والتي كانت تسعى إلى التصدي للقوى الاستعمارية من خلال تدعيم مجهوداتها التنموية وبعد ذلك ظهر ما يعرف بالإقليمية الجديدة التي تسعى للحفاظ على وضعها القيادي بالنسبة للدول الأقل نمواً ولقد كانت هذه التكتلات إستراتيجيات ومناهج وضوابط قد سكنها نحو تحقيق مسعاها من التكتلات، وهناك أنواع من المناهج التي يمكن أن تضع ضوابط التي يسلكها التكامل .

أولاً- المنهج الاتحادي(Federalist) :

لقد نشأت الرغبة في التوحيد كمحاولة لتجنب ما تعانيه محاولات بعض الدول الأوروبية التوسع والضم القسري لدول أخرى من إثارة الحروب التي تنجم عنها آثار سلبية وأضرار بالغة بموارد الشعوب ومستوى معيشتها، وقد ساعد على ذلك نقاط قوة التي تميزت بها هذه الدول كتمائل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوروبية، وتقارب أوضاعها الاقتصادية ومدى تشابك علاقاتها البيئية، وكان الأخذ بوحدة اندماجية بعين نقل السلطنة فيها من أعضاء إلى مركز موحد، بحيث يتفق بنظام سياسي واقتصادي وتتحمل سلطة المركز مسؤولية تسيير شؤون المجتمع، على نحو ما جرى في الاتحاد السوفياتي.

وهناك اختلاف بين المنهج الاتحادي الذي اتبعه الاتحاد السوفياتي وبين الصيغة الاتحادية الفيدرالية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث كانت هذه الأخيرة توازن بين ما يترك للولايات المتحدة الأمريكية من سلطات وما تتولاه السلطة المركزية من توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات كإدارة وتوجيه النظام النقدي والمالي والتجاري الذي يضمن الربط بين الأسواق المحلية ويزيل مستويات التفاوت في النمو بين السلطات، ومما يحقق لها بناء قاعدة قوية من أجل التعاون فيما بينها ويجعلها قادرة على مواجهة التقلبات الدورية التي يتعرض

¹ - محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8 .

لها النظام الرأسمالي، ويمكنها من قدرة أكبر على التعامل في الاقتصاد الدولي، وكانت المقارنة لصالح الصيغة الفيدرالية بناء على اعتبارين.¹

- الأول: هو توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، وتقنينها من أن دولة الوحدة سوف تقدم تلك المصالح مما تفعل الدولة القطرية ويسمى هذا بقاعة الكفاءة.

- الثاني: أن تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار، وإلا تحولت هذه الدولة إلى صورة منقحة من عملية الضم القسري، وهذه هي قاعدة الديمقراطية وبناء على قاعدة الديمقراطية وقاعدة الكفاءة المتضمنة في الحالة الأولى كنت المقارنة بين الصيغة الاتحادية والصيغة الفيدرالية لصالح الصيغة الفيدرالية ويرجع تفضيل المفكرين الأوروبيين لهذه الصيغة على أنها تسمح للفئات الاجتماعية على المستوى القطري فرصة الاحتفاظ بماش مناسب من الاختيارات الاقتصادية.

و السياسة لا يشعرون بأن عملية التكامل قد سلبتهم هو يتهم المسابقة و فرضت عليهم جهة غريبة لا تحترم خصوصيا تم مصالحهم التي كانوا يتمتعون بها على المستوى القطري وواضح أن النهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق ، بل هو في الواقع بمثابة إستراتيجية تستهدف تحقيق تكامل سياسي، تترك لدولة الإتحاد اختيار السياسات التي تطبقها بما في ذلك السياسات الاقتصادية التي قد يكون جانب منها مسؤولا عن تطبيق الفروق في مستويات النمو بين دول أعضاء الوحدة، و لا يوجد تحليل نظري مسبق يرسم أساليب تتبع مثل هذه الدول لهذا الغرض، و هو ما قد يثير صعوبات في المستقبل قد تهدد الإتحاد ذاته، وتشير التجارب الاتحادية الأوروبية (ألمانيا، إيطاليا، سويسرا) إلى أن العامل المشترك للوحدة فيها هو تماثل الخلفيات الثقافية والاجتماعية لشعوبها و ما عنيت به اتحاداتها من تعبئة الموارد الذاتية لأعضائها، هيأت لها قدرة أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العلم، ولعل الاستثناء الوحيد كان سويسرا التي لم تسعى لإتباع منهج حمائي ربما لأن مواردها ورقعتها الجغرافية كانت من الصغر بحيث حالت بينها وبين محاولة رفع درجة التمحور حول اقتصادها الداخلي، أما بالنسبة للدول النامية فإن الهدف ليس مجرد لإنشاء دولة الوحدة أداة لحل صراع سياسي كما كان سائد في الفكر الأوروبي و إن كانت تسهم في تدعيم الاستقرار الإقليمي وإنما للاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوى اقتصادية خارجية متفوقة في تعزيز قدرة كل منها على النمو ومن ثم رفع حصتها من عائداته، فإن عجزت دولة الوحدة عن تحقيق ذلك، وأسيئ توزيع الموارد لصالح أهداف جماعية دون أخرى داخل الإتحاد، فإن الانفصال يصبح واردا، كما تشهد بذلك تجارب عديدة معاصرة .

¹ - آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية والاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة الماحستير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، سنة 2007، ص 25 .

ثانيا المنهج التعامللي (RANSACTIONALISTEI):

ذهب بعض المفكرين وفي مقدمتهم " كارل دويتش " إلى تفضيل تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفردها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الاتحاد، والحرص الذي ينشأ بسبب الاضطرار إلى النكوص عن الاتحاد لما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق، وبناءا عليه فضلوا إتباع منهج تعامللي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الدول المعنية، دون الالتزام بأطر مؤسسة معينة أو مراحل محددة، ويلعب مفهوم الجماعة بمعناها الاجتماعي النفسي دورا هاما في هذه النظرة، ويؤدي تزايد حجم التشابكات خلال فترة من الزمن إلى نشأة الشعور بالجماعة بسبب التقارب في المصالح والتماثل في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم مما يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهذه الشبكة من العلاقات، التي لا تكون كلها اقتصادية بالضرورة، غير أن المنادين بهذا المنهج لم يستطيعوا ترجيح العوامل الفاعلة في التكامل الإقليمي، حتى بعد الرجوع إلى التجارب بالتاريخية التي توصلت فيها بعض الدول إلى تحقيق وحدتها الوطنية، لذلك فمن الصعب التعرف على الوزن الذي تكسبه كل دولة من المعاملات في تحديد متطلبات التكامل الذي يبدو كما لو كان خط تجميع تحشد فيه كل الأجزاء بلا ترتيب محدد يسهل اختيار المراحل المتعاقبة، كما أن هذا المنهج يتفادى بناء هياكل مؤسسية إقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكثفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها، ومع ذلك فإن التجربة العربية مثلا شهدت تكثيفها في انتقال العمالة العربية دون أن يستتبع ذلك تحركا أكثر إيجابيا في مجالات التكامل الأخرى كإقامة إطار مؤسسي إقليمي، اكتفاء بما هو قائم من مؤسسات وطنية ترعى المصالح القطرية — ذلك على الرغم مما يتصف به التكامل العربي من إفراط مؤسسي — ومع أن حرب الخليج الثانية أظهرت مدى تشابك المعاملات رغم تدني نسب التبادل الجاري البيني، فإن الشعور العربي بالجماعية لم يكن من القوة بحيث يدفع إلى تكامل طوعي ...

ثالثا- المنهج الوظيفي (Functionalist)

يعتبر ديفيد ميتراي أهم من دعا إلى هذا المنهج حيث ظهرت هذه المدرسة التي تنادي بهذا المنهج في الفترة مت بين العرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وما صاحبها من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم 1929، والحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية وفقا لما دعا له دافيد ميتراي في هذا المنهج فإنه يرى أن الدول المعنية بهذا التكامل تتجه إلى الاتحاد على دفعات أو مراحل، بحيث يكون في بدايته مرتكزا على المجالات ذات الطبيعة الفنية المحايدة، والتي تضمن أقل خلافا وجدالا بين الدول المعنية والتي يسهل ظهور ثمار التكامل

فيها، على أن يتم الانتقال في مراحل متتالية إلى مجالات اقتصادية واجتماعية أكثر تشابكا وتداخلا، وبذلك تكون مراحل التكامل وقد اكتملت تباعا ويتم إنشاء منظمات دولية ولتناول عن الدولة القطرية.¹

ويرجع التأكيد في رأي دافيد ميثراي عن البعد المؤسسي في رأيه إلى كون النزعة الوطنية (القطرية) محافية بطبيعتها للسلام، وهذا ما يستدعي إقامة مؤسسات وهيئات دولية، تجرد الحكومات الوطنية من قدرتها على إثارة الفتن والحروب، فإذا استطاعت هذه المؤسسات الدولية من تحقيق نجاح في بعض المهام ذات الطبيعة الفنية البحتة والمحايدة سياسيا، كإدارة شؤون النقل الجوي، أو مكافحة الأمراض التي تزداد جدوى التعاون الدولي فيها على العمل القطري المنعزل — أصبح تنازل الحكومات القطرية عن سلطاتها في مجالات أخرى، تتعلق بمزيد من متطلبات تحقيق الرفاهية لدى الجماهير أكثر يسرا، غير أن ما شهدته العالم في الفترة ما بين الحربين من حروب تجارية حيث استعمل فيها أدوات الإغراق والحماية الجمركية وخفض أسعار الصرف أو فيها يسمى "سياسة إفقار الجار" أدى ذلك بالشعوب إدراك أن الرفاهية الحقيقية لا تقف عند وظائف فيه محايدة وكان لابد من إعادة النظر في ذلك ثانية في هذا المنهج على مستواه السياسي.²

وقد ساهمت التطورات العلمية والتي أدت إلى تراكم عوامل الاعتماد المتبادل وإدارة الدول الكبرى للحرب الباردة رغم أنها سمحت في قدر كبير من التفاعلات الإقليمية إلى التوسع في إطار المؤسسي الدولي والنجاح في إيقاف مسلسل الحروب العالمية وذلك خلال نصف القرن الأخير، غير أن توافق الأهداف يعتبر شرطا أساسيا في هذا المنهج من أجل السعي إلى المزيد من التكامل، وهو ما يتطلب تقاربا ثقافيا وهو ما يجعل هذا المنهج أرجح على المستوى الإقليمي منه على المستوى العالمي .

رابعا- المنهج الوظيفي المحدث (Neofunctionalist)

على الرغم مما قدر يثار على المنهج الوظيفي من ملاحظات، فإن عددا من الكتاب ظل يدعو إلى تعديل المنهج بدلا من نبذة مع تأكيد العمل عنه المستوى الإقليمي الذي تتوفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها وبما يدخل ضمن تقديرها الحسي لمضمون الرفاهية، ضمانا لفاعلية المنهج، بمعنى توليد رغبة متزايدة لدى الجماهير والسلطات السياسية في السير قدما نحو مزيد من التكامل، ويتجاوز الأمر القضايا ذات الشأن الداخلي فيك ل من دول أعضاء الإقليم، إلى ما تسعى إليه هذه الدول من خلال علاقاتها مع باقي العالم .

¹ - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، ص16 .

² - عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على الاقتصاديات الدول النامية، مذكرة الماجستير، جامعة ورقلة ، الجزائر، سنة 2008م، ص55 .

ويمكن تلخيص نقاط تساعد على التغذية المسيرة لتكامل :

01. التأكيد على العمل على المستوى الإقليمي الذي تتوفر فيه ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشأ اتفاقا عاما بينها على كل ما يدخل ضمن فعالية المنهج، وبعبارة أخرى توليد رغبة متزايدة لدى الجماهير والسلطات السياسية في السير قدما نحو مزيد من التكامل
02. وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية بحيث تتماثل أولويات هذا التخصيص في جميع دول أعضاء التكامل مع الاتفاق على الاستخدامات والتي غالبا ما تتفاوت استفادة الدول منها، ويتطلب هذا وجود أطر مؤسسية تحيل الاختيارات بشأن الأهداف وتخصيص الموارد واستخداماتها إلى قرارات قابلة للتنفيذ، ويساعد وجود هذه الأطر على بناء أجهزة مؤهلة لبناء مقومات دولة الوحدة عند بلوغها.¹

¹ - محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 33 ، 34 .

المطلب الثاني: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي :

أولاً- دوافع التكامل الاقتصادي: لا بد من تأكيد - وهذا واقع - على وجود دافع وأسباب مشتركة بين جميع الدول لعملية التكامل الاقتصادي، وإنشاء التجمعات الاقتصادية، وما يدعم ذلك هو الطرح الذي مفاده أن التجمع الاقتصادي يزيد من نسب النمو الأعضاء ويبرر هذا الطرح بأن إقامة المشروعات المشتركة الكبرى وزيادة المنافسة بين المشروعات القائمة من شأنه رفع قوة ونوعية الإنتاج، كما أن التكامل يوسع في التخصص ويمكن من تطوير الفروع الاقتصادية، وما يوفره ذلك من توسيع لنطاق الإنتاج والسوق، بالإضافة إلى تقليصه للتبعية الخارجية وذلك بتحسين شروط التبادل بين أعضاء التجمع، بالإضافة لهذا الطرح نشير إلى طرح سياسي مفاده، أنه ما من شك أن للأهداف السياسية أهمية كبرى في دفع الدول إلى التكامل لتجنب الحروب وتدعيم الموقف السياسي وزيادة القوى الدفاعية وتلطيف الجو السياسي وتخفيف التوترات، ومن هنا يتضح بأن كلا من الدوافع السياسية والاقتصادية تعتبر دوافع مشتركة للتكامل الاقتصادي، حيث نلمسها عند أية مجموعة من الدول التي دخلت في مسار التكامل الاقتصادي .

إلا أن هناك دوافع تؤدي بالدول إلى الدخول في مسار تكاملي اقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعتها الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية، وبصفة عامة الحضارية،¹ والتي ستتطرق لها باستفاضة أكثر في الفصول الآتية ضمن نموذجي التكامل الاقتصادي العربي والأوروبي.

ثانياً - مقومات التكامل الاقتصادي: وهي عوامل مساعدة في عملية التكامل، أفرزتها البيئة الجغرافية الاجتماعية، القيمية، والمصلحية، ويمكن إيضاحها فيما يلي :

- الجوار الجغرافي (Proximité géographique) : إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي - طبيعي، وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية وفيما يتعلق بالعالم العربي مثلاً، فهناك تواصل جغرافي متين بين الدول العربية، وعلى منطقة شاسعة تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي وتبلغ مساحته 14 مليون كم²، كما أنه وعلى مستوى التجمعات العربية الفرعية كمثال، نجد أن هذه الفضاءات متوافرة على عامل الجوار الجغرافي إذ نجد أن كل دول الاتحاد

¹ - خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية "تجارب وتحديات"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر 2006/2005، ص ص 52، 53 .

² - موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، "الامتحان الأخير لتجاوز العصبية"، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 262، 2000 ص 65 .

المغاربي متصلة جغرافيا كما هو الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، رغم غيابه على مستوى مجلس التعاون العربي، وفي الأخير ورغم أهمية الجوار الجغرافي من الناحية التاريخية وحتى العملية لما يوفره من تسهيلات للاتصال، والتبادل، فإن التطور الذي وصل إليه المجتمع الدولي اليوم جعله أضيق من أن يكون أساسا للتجمع والتكامل الاقتصادي .

● التجانس الاجتماعي: يصبح التواصل أو القرب الجغرافي - واقع طبيعي - مهم ذو قيمة أكبر عندما تجمع الدول قيد الانتظام خصائص وحدة اللغة، التاريخ، والدين، فتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ النظرة الفوق وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع، فهو يشمل تجانس ووحدة في القومية، ولا ريب في أنه ليس هناك من الدول التي تتوافر على هذه الشروط مثل الدول العربية، فهي تشكل أمة واحدة ولغة واحدة وتراث واحد، وتاريخ حافل بالنضال المشترك الذي يشكل الذاكرة الجماعية العربية، وهذه كلها عناصر دافعة لعمل اقتصادي عربي مشترك بل إلى التكامل الاقتصادي عربي راسخ وعميق، وعلى هذا المستوى تملك الدول العربية من العناصر ما يجعل أي مشروع تقوم به - ولو نظريا- أكثر قابلية للنجاح ففي أوروبا مثلا نجد أن أما متعددة شكلت دائما بؤر لصراع تاريخي ذو طابع تناحري بين قوميات وثقافات ولغات متنوعة ومتعددة، ومع ذلك نجحت في ترسيخ وتعميق عملها المشترك لتحقيق في نهاية القرن 20 وحدة اقتصادية أوروبية بآتم معنى الكلمة، وبالتالي هي تجربة " عبرة لمن يعتبر " .

● تشابه القيم: إن تشابه القيم، هو تقاسم أو اشتراك صناع القرار القائمين التكامل في معتقدات ونظم قيمية معينة في ميادين مختلفة، فالتكامل الاقتصادي يتطلب تشابه وتقاسم القيم السياسية، كالديمقراطية، والتعددية الحزبية، والسياسية، الحكم الراشد، التداول على السلطة، حقوق الإنسان والحريات، هذا إلى جانب القيم الاقتصادية، فقيم أصحاب القرار في الدول قيد التكتل أو النخب التي لها تأثير في هذه العملية، يجب أن تتوافر على قدر كبير من التشابه والتواؤم، بل أن تكون موحدة إذا أمكن ذلك، لأنها من أهم شروط التكامل

● المصلحة المشتركة: إن التكامل الاقتصادي كمنهج سليم تنتهجه الدول قصد تحسين وتطوير مستوى اقتصادياتها لا بد وأن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بكيفية مناسبة، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع وإن كانت الاستفادة في الغالب تكون نسبية بالنسبة لكل قطاع على حدى، فقد تستفيد دولة في قطاع الزراعة مثلا أكثر من غيرها، وتنتفع أخرى في ميدان الصناعة بنسبة أعلى من مثيلاتها الخ.

فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن وعدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى، وإذا وقع مثل هذا الاختلال فعلى الدول المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة.¹

المطلب الثالث: الآثار التي تعود من التكامل الاقتصادي على الدول الأعضاء

إن اختلاف التجمعات الإقليمية بين تجمعات لدول متقدمة وأخرى نامية، من شأنه أن يؤدي قيام التكامل فيها إلى ترك آثار تنعكس بوضوح وبصورة مختلفة على اقتصادياتها داخل التجمع بحد ذاته وكذلك بينه وبين اقتصاد العالم الخارجي.

وقد تختلف هذه الآثار وفقا لدرجة التكامل المحققة وكذلك الظروف والخصائص الاقتصادية والسياسية للأقطار الأعضاء قبل التكامل فيما بينها .

وبناء عليه سوف نقوم بدراسة آثار التكامل الاقتصادي من خلال الزمن في النقطتين الآتيتين :

آثار التكامل الاقتصادي في المدى الطويل وآثار التكامل الاقتصادي في المدى القصير .

آثار التكامل الاقتصادي ف المدى القصير:

يقصد بآثار التكامل الاقتصادي في المدى القصير إلى ما يترتب على قيام الاتحاد الجمركي بين مجموعة من الدول² .

فيعتبر الاتحاد الجمركي إلى جانب القضاء على التمييز في ميدان حركات السلع داخل الاتحاد الجمركي، فإن الدول الأعضاء تلتزم بتعريفه موحدة في معاملاتها التجارية مع العالم الخارجي.³

ويمكن لنا تقسيم آثار التكامل الاقتصادي في الزمن القصير إلى آثار إنتاجية وآثار استهلاكية

01. آثار إنتاجية :

آثار فايير Viner إلى الأثر الإنتاجي للتكامل على أنه خلق التجارة Trade Création effect .

ومؤداه أن تحقيق زيادة في رفاهية الدول أعضاء في التكامل يكون كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات العالية الكفاءة على حساب الأقل كفاءة.⁴ فنتجه لإزالة القيود الجمركية بين دول أعضاء الاتحاد يمكن من انتقال مشتريات سلع معينة من أماكن الإنتاج المحلية المرتفعة التكاليف إلى أماكن الأقل تكاليف في الدول

¹ - خليفة مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 49 - 51 .

² - بركات أحمد بركات، التكامل الاقتصادي العربي في مجال المشروعات الزراعية المشتركة، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم الزراعية، جامعة الزقازيق، القاهرة، 1980، ص 5

³ - سعد محمد فهمي المصلحي، التكامل الإقليمي بين البلدان النامية مع الإشارة الخاصة للبلاد العربية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1971، ص 8 .

⁴ - فؤاد أو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 332 أول يناير 2007، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر، 2007، ص 50

الأعضاء في التكامل وهذه الآثار الإيجابية كما يسميها بيلابلاسا ¹Positive effect، بمعنى أنه من خلال إزالة القيود الجمركية بين دول التكامل يصبح بإمكان إحداها من استيراد منتج معين من دول أخرى من نفس الاتحاد ولكن بسعر أرخص مما يتم إنتاجه به محليا نتيجة لاختلاف قوى وظروف الإنتاج من تلك الدول ونتيجة لذلك بحث أثران:

أ- الأثر الأول: خروج بعض المنتجين المحليين، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة إنتاج سلعهم عن سعر الاستيراد من دولة أخرى لنفس المنتج .

ب- الأثر الثاني: الاستفادة من خفض السعر (لم يأخذه فايتز في الاعتبار):

ويدفع خفض السعر إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة تصدير الدولة الأخرى، من هذا المنتج ما لم تكن تستطيع تصديره لها قبل إزالة القيود الجمركية، وهذا الأثر بشقيه يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل وهو المقصود بخلق التجارة، وهو أثر إيجابي على كل من الإنتاج والاستهلاك، وتحقيق كفاءة الاستخدام وذلك على المستويين الإقليمي والعالمي.²

وإضافة إلى ما آثار فايتز إلى أثر التكامل الإنتاجي على أنه خلق للتجارة فهو أيضا أثر لتحويل التجارة Trade Diversion ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل وأرادت أقل تكلفة من سوق خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة للدولة العضو في الاتحاد التي اكتسبت ميزة حماية التعريف الجمركية الموحدة.³، قبل قيام الاتحاد تقوم الدول باستيراد السلع من الدولة الأقل تكلفة حتى ولو كانت من غير الأعضاء في الاتحاد فيتضمن سعر السلعة سعر البيع مضافا إليه الرسوم الجمركية المطبقة عليها حيث يذهب سعر البيع كعمولات أجنبية للدول المصدرة أما قيمة الرسوم الجمركية فتكون عبارة عن إيراد لذات الدولة المستوردة فإذا حدث نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية إن أمكن لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد أن يصدروا نفس السلعة إلى تلك الدولة فهذا يعني أن قيمة العملات الأجنبية التي ستدفع تكون أكبر من ما كان يدفع إلى المنتجين الخارجيين وإلا بتحقيق التصدير من تلك الدول قبل إزالة الرسوم، والذي يؤدي بالتحويل نحو الاستيراد من داخل دول الأعضاء هو انخفاض سعر المنتج على سعره من الخارج في ظل إزالة القيود الجمركية فيما بين دول الاتحاد.⁴

ولهذا التحويل آثار سلبية يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

¹ - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

² - محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 71، 72 .

³ - زايري بلقاسم بلحسن هواري، تحليل إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة لتكامل الاقتصادي، الملتقى الدولي الثاني، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الجزائر جامعة عمار ثليجي، الاغواط: 17-18 / أبريل / 2007، الجزائر، ص151.

⁴ - محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

- تحول التجارة من منتج أقل تكلفة وأكثر كفاءة إلى آخر أعلى تكلفة وأقل كفاءة على حساب التخصص في الإنتاج في الإنتاج عالميا يتوقع أن يكون له أثرا إيجابيا إذا تحسّن الوضع الإنتاجي للسلعة داخل الاتحاد مع مرور الزمن.¹

- عدم استغلال الموارد الاقتصادية العالمية الاستغلال الأمثل وعدم التوجه نحو التخصص العالمي في الإنتاج.²

- عدم احترام التخصص في إنتاج السلع، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد من شأنه أن يؤدي إلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة مما يؤثر بالضرورة على مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول.³

ورغم أن فيتر Viner يعتبر أول من ميّز بين النوعين من الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي (الآثار الإنشائية والآثار التحويلية) السلبية والإيجابية، إلا إذا حدد وحصر تحليله في الآثار الإنتاجية وحدها، معتبرا أنه كلما زاد الأثر الإنشائي عن الأثر التحويلي (الأثر الإيجابي عن الأثر السلبي)، فإنه عملية التكامل الاقتصادي تؤدي حتما إلى زيادة رفاهية الدول غير أن مبدأ MEADE يقترح غير ذلك بأنه لا يقاس هذان الأثران بحجم التجارة المحوّلة فقط، بل أنه يكون من الأفضل أن تقارن التجارة المحوّلة ولكن بعد ترجيحها بالارتفاع في تكلفتها مع تجارة المنشأة .

وبصفة عامة فإن دراسة أثر التكامل لا يقتصر فقط على الأثر الإنشائي والأثر التحويلي بل يجب أن يمتد ليشمل العديد من الفوائد والمضار الأخرى التي تنجم جراء عملية التكامل.⁴

ولكن كقاعدة عامة يمكن أن نستخلصها للآثرين السلبي والإيجابي أنه كلما كان حاصل ضرب كمية التجارة التي خلقت حديثا بقيام الاتحاد في الفرق بين أسعار السلع المحلية والعالمية، أكبر من حاصل ضرب كمية التجارة التي تحوّلت مضروبا في الفرق بين كل من أسعار السلع المحلية والعالمية، كلما كان الأثر على الإنتاج إيجابيا والعكس صحيح.⁵

وإضافة إلى كل ما سبق، يمكننا القول بأنه هناك عوامل أخرى تشترك وفي المدى القصير على تحديد الآثار النهائية الصافية لأنه تجربة ومحاولة من محاولات التكامل بين الدول المعنية ومن بين هذه العوامل المحددة للآثار الإنتاجية نتيجة التكامل الاقتصادي بين عدد من الدول وهي:⁶

¹ - بركات أحمد بركات الفراء، مرجع سبق ذكره، ص 07 .

² - محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 72 .

³ - بوكساني رشيد، ديبش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006، ص 06 .

⁴ - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

⁵ - بركات أحمد بركات، مرجع سبق ذكره، ص 08 .

⁶ - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، ص 37 .

أ. درجة التنافس والتكامل Complementary and Competitiveness

تشير التحليلات في مجال نظرية التكامل الاقتصادي أن التنافس يعني لنا أن الاتحاد بين اقتصاديات الدول التنافسية تتيح إلى حد كبير سلعا من نفس النوع قبل أن تكون من الاتحاد وعلى النقيض من ذلك تقول أن اقتصاديات الدول متكاملة كلما كانت هناك اختلافات كبيرة في المنتجات الصناعية فيما بينها.

ويشير **Bella Balassa** أنه كلما ارتفعت درجة المنافسة بين اقتصاديات دول الاتحاد كلما زاد الأثر الإنشائي مع الأخذ في الاعتبار الطاقات الكامنة لهذه الدول في المستقبل، ومن جهة أخرى يرى فينر **Viner** بأن الاتحاد بين دول متنافسة أثر فائدة من الاتحاد بين دول ذات اقتصاديات متكاملة قبل الاتحاد، لأنه في ظل التكامل تكون نفقة إنتاج السلع المختلفة تختلف اختلافا كبيرا فيما بين البلاد المتحدة، لذلك فإن قيام الاتحاد الجمركي بين البلاد المتكاملة من المتوقع ألا تكون للأثر الإنشائي دور في زيادة حجم التجارة فيما بينهم بل يحدث ذلك نتيجة للأثر التحويلي.¹

وعلى العكس يكون للاتحاد الجمركي بين اقتصاديات الدول المتنافسة ذو أثر إنشائي ذلك وكنتيجة لإزالة الحواجز بين الدول الأعضاء يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة بين الشركات داخل الاتحاد بحيث تصبح كل منها داخل كل دولة تنظر إلى أسواق في دول أخرى في الاتحاد أبعد من أسواقها المحلية مما يزيد من عملية المنافسة فيما بينها، ومن ثم تؤدي هذه المنافسة إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة، أي أنه عند إزالة الحواجز الجمركية داخل الاتحاد فإن على كل دولة يجب أن تصبح أثر كفاءة لمواجهة الدول الأخرى في نفس الاتحاد حيث تضطر إلى تشجيع تطوير واستخدام التكنولوجيا جديدة في العملية الإنتاجية مما يؤدي على انخفاض التكاليف لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء، للاتحاد الجمركي أي أنه في ظل هذه الظروف تؤدي المنافسة إلى الاستخدام الأمثل من توزيع الموارد الاقتصادية بين الشركات في دول الاتحاد مما يؤدي هذا الأخير بدوره إلى تخصيص كل دولة في سلعة لها ميزة نسبية فيها وكل هذا يعمل على زيادة الرفاهية للمجتمع.²

وكقاعدة عامة يمكن القول أن نقول أنه كلما زادت درجة التنافس بين منتجات الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد زادت المكاسب الناتجة عن أثر خلق التجارة والأثر الإنشائي، وفي المقابل تقل الخسائر الناجمة عن

¹ - فواد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 60 - 61 .

² - آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

الأثر التحويلي، والعكس بالعكس فكلما قلت درجة المنافسة بين دول الاتحاد الجمركي قلت النتائج الإيجابية له، وبالتالي تقل فرص ترشيد تخصيص الموارد فيما بينها.¹

أ. نطاق الاتحاد Size of Union

تشير آراء كل آراء كل من تامبرجن Tembergen و Mead وفاينر Viner أن الأثر الإنشائي يزداد بزيادة حجم الاتحاد، وذلك نتيجة تقسيم العمل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة كفاءة توزيع الموارد والإنتاج ومن ثمّ زيادة الناتج الكلي الإجمالي والرفاهية²، أي أنه كلما اتسع نطاق الاتحاد وازداد عدد الأقطار الأعضاء في الاتحاد أدى ذلك إلى زيادة المكاسب الناجمة عن قيام الاتحاد (حدوث أثر إيجابي).³

وفي الجهة المقابلة فإن HAWTREY SEENS يرفض فكرة الأثر الإيجابي لزيادة الإنتاج الناجم عن الاتحاد ويعتبر أنه في ظل وجود الحماية الجمركية ذات التعريف العالية فزيادة الأعمال الاقتصادية يؤدي ذلك لاستبعاد السلع المنتجة في البلاد الأخرى، وعليه فإنه كلما كبر نطاق الاتحاد أدى ذلك إلى زيادة الأثر التحويلي للتجارة في بعض المجالات.⁴

وعرف حجم الاتحاد بعدد السكان وحجم الإنتاج القومي على أساس الرقعة الجغرافية، وقد يشتمل حجم الاتحاد بعدد السكان وحجم الإنتاج القومي والرقعة الجغرافية معاً، مما يؤدي إلى إمكانية تحقيق مكاسب ومزايا اقتصادية داخل الاتحاد وذلك بتوظيف النظرية الاقتصادية في توزيع الموارد وتخصيص وتقسيم العمل بشكل فعال.⁵

ج. مدى القرب وتكاليف النقل:

تلعب تكاليف دورا هاما في عملية التكامل فهو بمثابة الشرط الأساسي لسهولة انسياب وتدفق السلع والمنتجات بين البلاد ذات العلاقة بهذا التكامل فإذا كانت تكاليف النقل تفوق تكاليف إنتاج السلع فإن ذلك لا يشجع لنقلها من بلد إلى آخر حتى وإن كانت تكاليف الإنتاج للسلعة في الأولى تفوق إنتاجها في البلد الثاني.⁶

¹ عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الجزائر ص32.

² مولاي عبد الرزاق، بوخاري عبد الحميد، التكامل الاقتصادي العربي، وتعزيز التنافسية الدولية، الملتقى الدولي الثاني تحت عنوان التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط أيام: 17-19 أبريل 2007، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007، ص347.

³ زايري بلقاسم، بلحسن هواري، مرجع سبق ذكره، ص151.

⁴ فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص62.

⁵ بركات أحمد بركات الفراء، مرجع سبق ذكره، ص09.

⁶ محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، ص37.

ومن جهة أخرى كلما كانت الأقطار الأعضاء في الاتحاد متقاربة جغرافيا فيما بينها كلما قلت تكاليف النقل، وتزداد فرص زيادة الإنتاج لاحتمال تشابه أذواق المستهلكين ولاحتمال الترابط السياسي القوي بين دول الاتحاد وهذا ما يدفع إلى المزيد من التنسيق الاقتصادي بينها .

والمقصود هذا بالمسافات التي تفصل بين الدول هي المسافات الاقتصادية والتي تحسب بالفرق بين قيمة السلعة في ميناء التصدير، وقيمتها في ميناء الاستيراد، وعليه يمكن القول أنه كلما كانت الدول الأعضاء تستعمل وسائل نقل متطورة كلما قلت تكاليف النقل فيما بينها وزاد الأثر الإيجابي على الإنتاج والعكس صحيح .

د. مستوى الرسوم الجمركية: Height of tariffs

من بين الأهداف التي يسعى لها أي محاولة عملية تكامل اقتصادي هو إزالة الرسوم الجمركية لما لها من تأثير مباشر على أسعار السلع والخدمات، فكلما زاد مستوى التعريف على التجارة قبل قيام الاتحاد كلما زاد الأثر الإيجابي على التكاليف.¹ أي زادت المكاسب نتيجة أثر خلق التجارة وقلت الخسائر نتيجة أثر تحويل التجارة.² ويرى بعض المفكرين الاقتصاديين أن مستوى التعريف الجمركية لها تأثيرات ضارة على كل من الإنتاج والاستهلاك ومن ثم على الرفاهية العامة، وذلك من خلال تأثيرها على أسعار الواردات، وهي أيضا تؤثر على الطلب والعرض والذي من خلال تأثيرها على أسعار الواردات، وهي أيضا تؤثر على الطلب والعرض والذي بدوره يؤدي إلى التأثير على معدل التبادل التجاري، ففرض الرسوم الجمركية بهدف الحماية يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك المحلي والعالمي ومن ثم يؤثر على الاستخدام الأمثل على المستوى الكلي للعالم، الأمر الذي يؤثر في تدني مستوى رفاهية العالم.³

2. آثار استهلاكية :

إن المقصود من وراء هذه الآثار وفي إطار عملية التكامل الاقتصادي هي إحلال منتجات و سلع الدول الأعضاء في الاتحاد محل المنتجات والسلع المحلية والأجنبية حيث يمكن أن تكون لها منافع أو مضار، من خلال أثر-الآثار الاستهلاكية- بالنسبة للكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد فيما يتعلق بكفاءة التبادل. وعليه يمكن أن يكون لإزالة التعريف الجمركية وحواجز التجارة بين الأقطار الأعضاء في عملية التكامل آثار إيجابية على الاستهلاك، وهو ما يؤكد فايير Viner أن إزالة العقبات التجارية الداخلية في تجمع تكاملي سيقود إلى تجارة أكثر فيما بين الشركاء ومن ثم يزيد من مستوى الرفاهية، ولكن بشرط أن لا يعمل التمييز ضد

¹ - بركات أحمد بركات الفراء، مرجع سبق ذكره، ص9 .

² - زايري بلقاسم، بلحسن الهواري، مرجع سبق ذكره، ص151 .

³ - فؤاد أبو سنتيت، مرجع سبق ذكره، ص64.

السلع الأجنبية في اتجاه معاكس بدرجة أكبر وأقوى في التأثير وما يمكن أن نلاحظه في هذا الصدد باعتبار أن الآثار الاستهلاكية للتكامل من المحتمل أن تكون إيجابية أو سلبية، هو أنه من الصعوبة الفصل بالآثار النهائي الصافي لعملية التكامل ما لم تكن في مرحلة التنفيذ غير أنه يمكن تقرير أن الآثار الإيجابية للتكامل على الاستهلاك ستكون من نصيب تلك الأقطار الأعضاء في التكامل في الوقت الذي سيكون إشراك دول العالم الأخرى في تحمل الآثار السلبية للتكامل.¹

وما يمكن لنا أن نستخلصه كاتجاه عام لما يؤثره قيام الاتحاد على الاستهلاك، هو أنه إذا أدى قيام الاتحاد بين الدول الأعضاء إلى توفير السلع والمنتجات بأسعار منخفضة نسبياً وذو جودة عالية زادت رفاهية المستهلكين داخل الاتحاد، ولكن إذا تم استيراد السلع بأسعار مرتفعة نسبياً من داخل دول الاتحاد وذات جودة أقل فسيكون التأثير سلباً على الاستهلاك مع الأخذ في عين الاعتبار إزالة التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء وبصفة عامة يكون أثر قيام الاتحاد على الاستهلاك إيجابياً إذا أدى ذلك لجعل السلع والخدمات في متناول المستهلك بأسعار أقل مما كان عليه قبل قيام الاتحاد وأدى أيضاً إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل ووفرات اقتصادية.

ويكون الأثر سلباً عندما يتحول المستهلك في حصوله على سلعة من دولة أجنبية على الاتحاد إلى دولة داخل الاتحاد ولكن يكون سعر دولة الاتحاد التي تحول المستهلك إليها مرتفع عن نظيرتها في الدول الأجنبية وبعبارة أخرى يمكن القول أنه كلما أدى الاتحاد إلى تحسين رفاهية المستهلك كان أثره إيجابياً على المستهلك داخل الاتحاد وخارجه²، وذلك عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن، وزيادة عدد السلع المتاحة أمام المستهلك مع تحسين جودتها.³

آثار التكامل الاقتصادي في المدى البعيد:

تختلف آثار التكامل الاقتصادي في المدى البعيد عن تلك التي تنشأ في الزمن القصير، فبينما ينحصر هدف التكامل الاقتصادي في المدى القصير على تحقيق الرفاهية الاقتصادية في اقتصاديات الدول الأعضاء أو غير الأعضاء في الاتحاد وذلك من خلال تحقيق كفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية، فإننا نجد أن هدفه في المدى

¹ - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² - بركات أحمد بركات الفراء، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

³ - فؤاد أبو سنتيت، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الطويل هو العمل على قيام أسواق إقليمية متسعة تعمل على تحسين فرص الاستثمار واستخدام الموارد العاطلة وذلك من خلال تطوير وترشد الهيكل الإنتاجي.¹

ومن هنا يمكن لنا أن نلاحظ أن نظرية التكامل الاقتصادي تتجاوز لنظرية الاتحاد الجمركي إلى تنسيق الخطط في إطار إستراتيجية بعيدة الأمد، وذلك من أجل تحسين مستوى الإنتاج وتطوير الفن الإنتاجي الذي يعمل على رفع معدلات التنمية لصالح الدول الأعضاء الأقل تطورا وإعادة بناء هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يدعو إلى عدم الاقتصار على المسألة التجارية والاهتمام بتقويم عملية التكامل وفق معايير غير تلك المحصورة في عملية توزيع الموارد.²

ومن خلال ما تطرقنا له في المطلب الأول من دراسة آثار التكامل في المدى القصير، ووفقا للنظرية الاقتصادية للتكامل الاقتصادي فإنها تعتبر أحد نوعي من المكاسب في ظل قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتسمى بالمكاسب الاستاتيكية، أما النوع الثاني من المكاسب فهي المكاسب الديناميكية والتي تختص بالآثار المحتملة للتكامل على كل من الاستثمار والنمو في الزمن القصير، حيث تعتبر المكاسب الديناميكية أكثر أهمية من المكاسب الاستاتيكية، مع أن تحقيق تلك المكاسب يتوقف على مدى وطبيعة الاندماج أو التكامل الاقتصادي أعمق* كلما كان ذلك مساعدا أكثر على تحقيق المكاسب الديناميكية، ويكون التكامل سطحيا إذا لم يصل هذا الاندماج أو التكامل الإقليمي إلى حد تنسيق السياسات والنظم والمؤسسات الداخلية بين الدول الأعضاء.³

وفي ضوء النظرية التقليدية يكون التكامل الاقتصادي في شكل اتحاد جمركي قليل الفائدة للدول النامية وذلك احتمال غلبة الآثار السلبية من تحول التجارة يكون أكثر من الآثار الإيجابية من خلق التجارة وذلك لأن تلك الدول تكون عادة مع الدول الصناعية وليس بين بعضها البعض الآخر لأن الدول النامية ومن خلال معاملتها الخارجية في الأسواق العالمية تصدر المواد الأولية وتستورد السلع الوسطية والمنتجات الصناعية التي لا تنتجها إلا بكميات قليلة، وهذا فإنه باستخدام معيار المكاسب الناجمة من النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي نجد أن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية لا يبدو مفيدا وربما يكون ضارا في نفس الوقت.⁴

¹ - زايري بلقاسم، بلحسن الهواري، مرجع سبق ذكره، ص151 .

² - عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص30 .

* المقصود هنا بالعمق في التكامل اشتماله على التنسيق في السياسات والنظم والأطر المؤسسية الداخلية علاوة على تحرير التجارة بين الأطراف الأطراف في التكامل انظر محمد عبد الحكيم العفيف، المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص41 .

³ - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، صص40،41.

⁴ - زايري بلقاسم، بلحسن الهواري، مرجع سبق ذكره، ص154 .

وعليه فإننا نلاحظ اقتصار تحليل آثار التكامل الاستاتيكية في الفترة القصيرة على الدول الصناعية (الدول المتقدمة)، بينما تكون الآثار الديناميكية مقتصرة على الدول النامية والتي تكمن مشكلتها الأساسية في مشكلة التنمية الاقتصادية .

ومما لاشك فيه أن الدول النامية تعاني وتواجه عقبات وصعوبات جسمية تهدد نجاحها واستمرارها والتي تتمثل في ضيق السوق، وعجز في ميزان المدفوعات، حيث أن أهمية التكامل بين الدول النامية، يتوقف على مدى نجاح ذلك التكامل في مكافحة على عقبات التنمية والتغلب عليها، وبمدى توفيقه في إطلاق القوى الإنتاجية الديناميكية للنمو.¹ ويمكن دراسة ذلك من خلال النقاط التالية :

أولاً - أثر التكامل الاقتصادي على حجم السوق:

يلعب حجم السوق دوراً هاماً في نجاح خطط التصنيع في البلاد النامية، باعتبار أحد العوامل المهمة وراء رفع مستويات المعيشة فيها، وذلك أن توفر الأسواق الكبيرة يكون أحد المبررات لاستخدام الآلات والأساليب الفنية الحديثة في الإنتاج، مما يؤدي هذا إلى إنتاج الوحدات ذات الحجم الأمثل من المشروعات الاقتصادية وينشأ عن ذلك تخفيض في تكاليف الوحدة المنتجة إلى أقل قدر ممكن وإلى مستوى يمكن مقارنته بالتكاليف في الدول الصناعية المتقدمة، ولكن هذا ما تفتقر إليه الدول النامية وهو مشكلة ضيق الأسواق حيث آثار الاقتصاديون التقليديون المحدثون في كتاباتهم إلى مشكلة ضيق السوق وعدم قدرتها على استيعاب الوحدات ذات الحجم الأمثل من المشروعات، حيث يقول آدم سميث " لما كانت المبادلة هي التي تخلق تقسيم العمل فإن هذا الأخير سوف يجد منه دائماً حجم السوق"، ويرى مارشال أن كفاية الآلة المتخصصة هو مجرد شرط واحد لاستخدامها الاقتصادي أم الشرط الثاني فهو توفير عمل يبرز استخدامها الدائم²، وعليه نستطيع أن نقول ضيق الأسواق يمثل قيوداً على عمليات الإنتاج والتصنيع لأنه صورة تعكس ضعف الطاقة الاستيعابية للإنتاج الصناعي الجديد الذي بدوره يرجع ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين من أفراد هذه المجتمعات بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد أو بسبب قلة الكثافة السكانية في بعض الدول.³

وعلى العكس ما يراه بعض المفكرين الاقتصاديين أن التجارة الخارجية هي العجلة المحركة للإنتاج، وعلى خلاف ذلك فهناك من يرى أن الإنتاج هو المحرك الأساسي للنمو⁴، وعليه فإن أفضل وسيلة والأكثر جدوى

¹ - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

² - صلاح الدين نافع سليمان، التجمعات الإقليمية العربية ودورها في الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير القاهرة، غ م، ص 11.

³ - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، ص 42.

⁴ - Ali M. el argnan , The European union economics and policies , 08 Edition , Cambridge , University Press , London ,2007,p109

في تخطي العقبات أمام البلدان النامية للتوسع في التصنيع وزيادة الإنتاج الذي يعتبر المحرك الأساسي للتنمية خاصة الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية هي التكامل الاقتصادي بينهم، حيث يعمل على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقاً أوسع ومجالات أكبر في حالات عديدة حيث يؤدي بنا اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن قائمة بل الاتحاد فزيادة حجم الطلب الداخلي يؤدي إلى إقامة صناعات ذات حجم وكفاية اقتصادية.¹

ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن ضيق السوق المحلي في الدول النامية، مقاساً بمستوى الدخل الفردي يضع قيوداً كثيرة وشديدة على عملية الإنتاج السلعي والخدمي فيها، وهذا راجع إلى اقتصر برامج التنمية فيها لإشباع الطلب المحلي بالمنتجات الوطنية، وإحلال هذه المنتجات محل الواردات من السلع الأجنبية-الإنتاج من أجل إحلال محل الواردات- حيث أن السلع المحلية غير القادرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية لعدم تماثلها في السعر والجودة .

ولهذا يمكن لنا القول أن التكامل الاقتصادي يشكل أهمية كبيرة من حيث آثاره في الزمن الطويل بين الدول النامية من أجل رفع مستوى المعيشة فيها²، حيث يؤثر في مجالات عدّة، وأن يتأثر بعوامل عدة تحول دون قيامه أو استكمالها والتي من أهمها نجد ما يلي:

أ- تحقيق وفيات النطاق الداخلية والخارجية .

ب- زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .

ج- زيادة التبادل التجاري والقضاء على مخاطر العمليات التجارية بين الدول المتكاملة .

أ- وفيات النطاق الداخلية:

وهي تلك الوفيات المتحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة لتوسعها في الحجم.³

ب- وفيات النطاق الخارجية:

ويقصد بها تلك التخفيضات في تكلفة الوحدة المنتجة التي يتمتع بها المشروع، ليس كنتيجة للتوسع في عملياته، ولكن كنتيجة لتوسع حدث للقطاع الذي ينتمي إليه النشاط الإنتاجي أو تقدم الاقتصاد القومي ككل.⁴

¹ - أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مرجع سبق ذكره ،ص59-60 .

² - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

³ -Ali M. el argran , op,cit,p109

⁴ - مولاي لخضر عبد الرزاق وبوخاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص349.

وعليه فإن وفرات النطاق أثر على عملية التكامل من خلال انخفاض تكاليف الإنتاج الكبير، أي أن التكامل يجعل من الممكن تخفيض نفقة إنتاج السلعة التي ينتجها كل بلد طرف فيه وذلك بسبب ما تمّ الاستفادة منه من إمكانيات الإنتاج الكبير التي لم يكن من الممكن الاستفادة منها بسبب ضيق سوق الدول الأعضاء في التكامل كل على حدا، وذلك على إثر ما تحقق من اتساع السوق، ومن ثمّ في حجم المشروعات والإنتاج خلال عملية التكامل.¹

ج- زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي :

وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل، إضافة لإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للالتساع وإنشاء صناعات لم يكن من الممكن إنشائها قبل التكامل بسبب ضيق السوق، وما لكل ذلك من أثر في زيادة الموارد الطبيعية والاستهلاك.²

د- زيادة التبادل التجاري والقضاء على العمليات التجارية بين الدول المتكاملة :

إذ أنه بوجود التكامل بصورة الاتحاد الجمركي أو أي صورة أرقى تزول تلك التعقيدات التي تتسم بها التنظيمات الإدارية المفروضة على التجارة الخارجية التي قد تنجم عنها عدة مخاطر تؤدي إلى تأخر العمليات التجارية والإنتاجية.³

ثانياً — أثر التكامل على الاستثمار:

يعمل التكامل الاقتصادي فيما بين الدول على توسيع السوق، وذلك كما أثّرنا فيما سبق، وذلك عن طريق زيادة الدخل والإنتاج والتبادل التجاري هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساهم التكامل الاقتصادي على تخفيض عوامل القلق وعدم التأكد فيما يتعلق بالقيود القائمة في وجه التجارة وفي أي زمن وأيضا فيما يتعلق باحتمالات التغيرات في القيود أو السياسات الاقتصادية بصفة عامة.

وقد نجد هذه الحالة من القلق وعدم التأكد في أغلب الدول النامية أكثر منها في الدول المتقدمة بسبب عدم استقرار الهيكل الاقتصادي فيها، ولعل عملية التكامل فيما بين هذه الدول قد يساهم في تقليل هذه العوامل خاصة فيما يخص إلغاء التعريفات الجمركية وإزالة مختلف القيود على التجارة البينية ولا يمكن بنا الجزم أنه سيقضي عليها نهائياً، إلا إذا كان التكامل يخص تنسيق هذه السياسات، إلا أن عملية التكامل الاقتصادي يعرف بما يسمى ببند الهروب Espace Clause وذلك كما أشار لها بيلا بلاسا ويتيح هذا البند الفرصة

¹ - محمد لبيب شقر، الوحدة الاقتصادية العربية وتجارها وتوغلها (الجزء الأول)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت — لبنان، ص 90 .

² - أحمد فريد مصطفى وعبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 266 .

³ - مولاى حفتر عبد الرزاق وبوخاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 340 .

أمام الدول الأعضاء كلها أو بعضها لإعادة بعض قيود التجارة لديها، مما يتوقع زيادة الآثار العكسية لمثل هذا التكامل على الاستثمار في هذه الدول .

وبشكل عام يمكن لنا القول أنه سيكون هناك تأثير إيجابي للتكامل بالنسبة للاستثمار في صناعات التصدير في الدول الأعضاء، ولهذا التكامل وعلى توزيع الاستثمارات في صناعات التصدير وتوزيع الاستثمارات ومصادر تمويلها، حيث يتجه التكامل إلى التكامل بعد حدوث التكامل وذلك إذا أفضى توسيع السوق إلى زيادة الطلب على المنتجات بصفة عامة، وعليه يزداد الطلب على الأصول الرأسمالية الجديدة، أي يعني زيادة الطلب على تمويل الاستثمار من جانب الدول الأعضاء الأمر الذي من شأنه أن يخلق مشاكل في تمويل التنمية داخل الدول النامية والتي يتوجب عليها تمويل استثماراتها بمواردها الداخلية وإلا هدد ذلك نموها .

واستقرارها الاقتصادي، ولكن يتوقع التكامل أن يسهم في حل هذه المشكلة وذلك لما يؤدي إليه من زيادة في معدل الادخار الناتج عن عملية التكامل.¹

ثالثاً — أثر التكامل على العمالة والأجور

يسمح انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الإنتاجية داخل منطقة التكامل بالتخصص والتعمق في تقسيم العمل بناء على المزايا النسبية التي تتمتع بها الأنشطة والأقطار المتكاملة إضافة إلى أن التكامل يعمل على تحسين الهياكل الاقتصادية وتطوير الإنتاج وزيادة تحسين المنتجات، وكل ذلك يزيد من نسبة التوظيف ومستوى العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج.²

رابعاً — الأثر على الاستهلاك وتوزيع الدخل:

ينتج عن إلغاء حركة السلع بين أطراف التكامل انخفاض أسعار بعض السلع وارتفاع السلع التي كانت تستورد من الدول غير الأعضاء في التكامل بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية بعد التكامل وذلك حتى إذا بقيت أسعارها هي، فما يحدث من تغير نسبي في أسعار سلع الاستهلاك يؤدي إلى إعادة توزيع مداخيل الأفراد على طلب هذه السلع مما يؤثر بالضرورة على مستوى الرفاهية الاقتصادية.

وحتى بافتراض أن مستوى الإنتاج لم يتغير في أي من أقطار دول التكامل، وأنه لم يحدث أي تغير في كفاءة استخدام الموارد، فإن إزالة الرسوم الجمركية تجعل هذه السلع أرخص ثمنًا مما كانت عليه مما يدفع المستهلكين

¹ - محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

² - أحمد فريد مصطفى، وعبد المنعم عفر، مرجع سبق ذكره، ص 266.

إلى إعادة ترتيب نمط استهلاكهم بإحلال ما يستوردونه من الدول الأطراف وهو ما يؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية إيجابيا.¹

خامسا — أثر التكامل على التغيير التكنولوجي :

إن زيادة المنافسة الناجمة عن كبر حجم السوق وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات يتطلب تغيرات جوهرية في الأسلوب التكنولوجي المستخدم والأخذ بها في عملية الإنتاج، ومن ثمَّ نجد أن أحد المميزات الناجمة عن التكامل الاقتصادي هو إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض التكلفة وزيادة الربحية، وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث.²

سادسا — أثر التعامل مع العالم الخارجي:

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى إحلال التبادل التجاري بين أطراف التكامل في محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول غير الأعضاء إلى حد ما وترجع الزيادة الحاصلة في التبادل بين الدول المتكاملة في جزء منها إلى الاستيراد من داخل المنطقة بدلا من الإنتاج، كما أن هذا التكامل بإحداثه لتنمية اقتصادية متسارعة في الدولة المتكاملة ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها، وتحسين الهياكل الاقتصادية الداخلية على هياكل الصادرات من حيث التركيب السلعي"، والتوزيع الجغرافي كما تستطيع الدول المتكاملة خاصة إذا كانت تمثل معا مركزا احتكاريًا كمصدر لبعض السلع أو سوقا استيراديا لبعضهما الآخر من الحصول على شروط أفضل لصادراتها على السواء.³

¹ - محمد لبيب أشقر، مرجع سبق ذكره، ص 62 .

² - فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 68 .

³ - بوكساني رشيد، ديبش أحمد، ص 06 .

المبحث الثالث: نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

المطلب الأول : فكرة و ظهور التكامل و الوحدة

ظهرت فكرة الوحدة الأوروبية ، لأول مرة مع نهاية القرن 13 م و بداية الفترة 14 م ، بالصراع المحتدم بين السلطة الروحية التي كان يجسدها رأس الكنيسة الكاثوليكية ممثلاً في اليابان ، و السلطة الزمنية التي كان يجسدها رأس الدولة ممثلاً في الإمبراطور أو في (الأمراء أو الملوك) .

فقد أدرك عدد من كبار المفكرين الأوروبيون إن استمرار هذا الصراع يضعف الغرب المسيحي ككل، وأوروبا على وجه الخصوص من مواجهة الشرق و خاصة الجزء الإسلامي منه ، في هذا الجو الفكري طرح رجل القانون الفرنسي بيير ديبوا (1250 - 1320) الذي كان من أشد أنصار الحروب الصليبية ، أول مشروع فكري متماسك لوحدة أوروبية ، تستهدف في المقام الأول تقوية أوروبا كي يتمكن الغرب المسيحي من الوقوف في وجه الشرق المسلم و في نهاية القرن 17 م قدم المفكر الألماني ويلهلم ليبتر (1646 - 1716) مشروعاً يحث فيه الشعوب الأوروبية كلها على الوقوف بقلب رجل واحد لمحاربة الإمبراطورية العثمانية، وأعبه كواجب ديني على كل أوروبي .

أمام هذه المشروعات التي تواصلت على مدى ما يقارب من خمسة قرون حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وبالرغم من بساطة بعضها إلا أنه تمكنت من إلقاء الضوء على طبيعة العقبات و المعضلات التي تعرض و تعوق طريق الوحدة الأوروبية.¹

و في بداية القرن العشرين ظهر نظام أوروبي يضم الدول الأوروبية كبيرها و صغيرها، لحل معضلة الأمن هذا نتيجة للتغيرات .

العاصفة التي حدثت في القرن 19 م كحروب نابليون و الثورتان الفرنسيتان 1830م 1848م حيث اعتبر هذا الأخير كآلية جديدة لإدارة العلاقات الدولية بالطرق السلمية تمثلت في صيغة المؤتمرات الدبلوماسية الكبرى ولأن النظام النقدي الأوروبي كان متداخلاً ومشتبكاً بشدة مع النظام العالمي من خلال ظاهري الاستعمار ورأسمالية ، فقد كان من الصعب تصور إقامة نظام أوروبي بمعزل عن النظام العالمي .

فبعد الحرب العالمية الأولى تزايد الإحساس بعدم الأمان بسبب حجم الدمار الذي خلفته هذه الحرب وبدأ معظم الفئات والطبقات الاجتماعية تشعر بالقلق والخوف من احتمال تكرار ما حدث هذا التهديد يعتبر داخلياً أما على مستوى الخارجي فهناك تهديد آخر تجسد في نمو الاقتصاد الأمريكي من جهة و نجاح الثورة

¹ - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، بيروت، 2004، ص ص 95، 97 .

البلشفية في الاتحاد السوفياتي في إقامة أول دولة اشتراكية من جهة و نجاح الثورة من جهة أخرى، و في هذا السياق كان من الطبيعي تزايد إحساس بتراجع ثقل و مكانة أوروبا في النظام العالمي. فعالية لتمكين أوروبا من استعادة مكانتها ودورها المركزي في النظام دولي ، فظهرت عدة حركات وتيارات ركزت على أهمية تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية، من خلالها أقنعت رئيس مجلس الوزراء الفرنسي آنذاك " أريستيد بريان" بطرح مشروعه الخاص بإقامة شكل من أشكال الفدرالية الأوروبية من فوق منبر عصبة الأمم أثناء اجتماع جمعيتها العمومية في خريف 1929، وبذلك أصبح أول مسؤول رسمي أوروبي يدفع الفكرة الأوروبية من مسرح الحوار و الجدل الفكري في أوساط النخبة إلى طاولة المفاوضات الرسمية بين الدول، لم تصادف هذه المبادرة حماسا يذكر من جانب الدول الأوروبية فسرعان ما أكدت تطورات الأحداث قد بدأت تسير في الاتجاه المعاكس، خاصة بغد وصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا عام 933 ، أي اتجاه الصراع المقضي إلى حرب جديدة (الحرب العالمية الثانية)¹.

ويتفق الكثيرون من الكتاب والمفكرون على أن نتائج الحرب العالمية الثانية كانت المحرك الأساسي لحركة التوحيد الأوروبي، فكانت نهاية الحرب نهاية لعصور ظلت فيها أوروبا مركز السيادة على السياسة العالمية، وظهور نظام دولي معبراً عن المعسكرين متصارعين في كل المجالات العسكرية والاقتصادية والإيديولوجية، وأحدهما خارج القارة ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية والآخر يقع فيه حدودها الشرقية ممثلاً في الاتحاد السوفياتي، وأخيراً فإن الحرب تركت أوروبا مرهقة اقتصادياً بشكل حاد نبحت عنه مشاكل اجتماعية وسياسية تركت الأوروبيون يشعرون بالحاجة إلى التضامن والسعي إلى تحقيق قوة ثالثة في هذا العالم.²

المطلب الثاني: معاهدة روما والطريق لإقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

ساهم النجاح الكبير الذي تحقق في إطار الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآز في تشجيع الدول الست الأعضاء فيها على السير قدماً في توسيع نطاق التعاون والتكامل بينها... مما أدى لإقامة كيان اقتصادي كبير في إطار معاهد روما التي تمّ التوقيع عليها في 25 مارس 1657³، والذي تشكل في بدابة الأمر من تنظيمين رئيسيين هما:

إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآز حدثاً هاماً في تاريخ الوحدة الأوروبية فقد استطاعت الجماعة أن تنجح في إيجاد درجة كبيرة من الثقة بين أعضائها خاصة فرنسا، وألمانيا، حيث أدى نجاح الجماعة إلى إنشاء

¹ - حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 110 - 111.

² - عبد المنعم السعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، بيروت، 1986م، ص ص 27-28 .

³ - سلمي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 156 .

منظمتين اقتصاديتين، الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، حيث تم التوقيع عليهما في معاهدة روما، ودخلتا حيز التنفيذ في أول جانفي 1958، وشكلت الجماعات الثلاث فيما بعد ما يسمى بالجماعة الأوروبية .

ومن هنا نجد من المفيد ضبط معنى اقتصادي دقيق لبعض المصطلحات المستخدمة في نطاق التكامل الاقتصادي الأوروبي، والتي يقع في مقدمتها اصطلاح "الجماعة الأوروبية" التي يطلق عادة على التنظيم الأوروبي في المجموعة، وهو تنظيم المنبثق عن المعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث، مضافا إليها مجال التعاون السياسي بين دول الجماعة، وهو التعاون الذي تم استحداثه في مطلع السبعينات من القرن العشرين، أما إذا انتقلنا إلى اصطلاح "الجماعات الأوروبية" فإنه يمكن القول بأنها تشتمل على كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للفحم والفلوآد، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية"، ومن هنا يتضح أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية تعتبر إحدى الجماعات الثلاث، ولكنها تشكل في الوقت نفسه جزء من التنظيم الأوروبي في المجموعة.¹

استهدفت معاهدة روما إقامة سوق مشتركة خالية من الحواجز التجارية، ورفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء ولتحقيق أهدافها استخدمت مجموعة من الأدوات، ومتمثلة في:

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والقيود الكمية عن الصادرات والواردات بينها .
- إيجاد تعريفية جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء .
- إيجاد سياسة زراعية مشتركة .
- إزالة العقبات التي تعترض انتقال الأفراد والخدمات ورأس المال .
- إنشاء أجهزة مشتركة تسهل التوسع الاقتصادي للجماعة .
- اتخاذ إجراءات تمكن من تنسيق السياسات الاقتصادية.²

المعاهدة المعدلة لمعاهدة روما:

لم تتمكن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين من تحقيق سوق موحدة بين الدول على اتفاقية روما سنة 1957 حيث لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء كما لم يتم تحرير انتقال عنصر العمل ورأس المال بين هذه الدول، الأمر الذي دفع حكومات الدول الأوروبية إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع إنشاء السوق الأوروبية الموحدة والوحدة النقدية الأوروبية لذلك

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 157 - 158 .

² - عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي (مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة) الجزائر، 2007، ص ص 29 - 30.

جرى بتاريخ 17 و18 فيفري 1986، في لكسمبورغ ولاهاي التوقيع على وثيقة العقد الأوروبي الموحد **L'Acte Unique Européen** التي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من جوان 1987، وأكدت الوثيقة على ضرورة التكامل بين الدول الأعضاء بحيث تكون جميعها سوقاً واحدة أطلق عليها (السوق الداخلي) مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال وإلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وعلى التحرير الكامل لعناصر الإنتاج والسماح لانتقال الأفراد بين الدول، بالإضافة إلى قاعدة التصويت الذي أصبح يتم بالأغلبية بدل الإجماع، باستثناء المسائل المالية مثل الضرائب حيث يتطلب إقرارها الموافقة بالإجماع.¹ ومن بين التعديلات التي أدخلت على اتفاقية روما بصورة تدريجية من أجل إقامة السوق الموحدة خلال فترة تنتهي في نهاية ديسمبر 1992، وعدم فرض قيود على التجارة البينية غير المنظورة بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية سواء تعلق الأمر بالمصاريف أو شركات التأمين أو المواصلات أو السياحة.²

المطلب الثالث: دوافع الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية

اقتصرت عضوية الجماعة الاقتصادية في البداية على ست دول وهي: ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا، لتتحول الجماعة بعد حيل ديغول من السلطة إلى تسعة دول بانضمام كل من بريطانيا وإيرلندا والدانمرك سنة 1973 .

وسبب انضمام الآخرين هو علاقتها تجارية مع بريطانيا:

- ألمانيا وجدت أن انضمامها إلى الجماعة يعيد لها جانباً من السيادة التي فقدتها كما أنه يهيئ لها النهوض بنشاطها الاقتصادي لأنها تملك عنصر المعرفة، وبالتالي فإن تواجدها في السوق المشتركة أفضل من البقاء خارجها، وفعلاً أعقب انضمامها إلى السوق ارتفاع نسبة صادراتها من المنتجات الصناعية إلى دول الجماعة .
- فرنسا: كانت تريد من وراء انضمامها إلى الجماعة فتح أسواق الجماعة الأوروبية أمام منتوجاتها، خاصة الزراعية منها حيث كان لقطاعها الزراعي وزن اقتصادي واجتماعي كبير، لذلك دائمة الإصرار على التمسك بالسياسة الزراعية المشتركة .

- إيطاليا: لم تكن في مستوى التقدم الصناعي الذي أحرزته كل من فرنسا وألمانيا ووجدت في السوق الأوروبية فرصة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، مستفيدة بذلك من إنشاء الصندوق الاجتماعي الذي روعي فيه مساعدة إيطاليا وخاصة شقها الجنوبي المتخلف، الذي يعاني من تدهور المعيشة وانتشار البطالة وانخفاض الأجور، ومما أدى إلى انتقال العمالة الإيطالية إلى دول أخرى .

¹ - عادل بلجيل، مرجع سابق الذكر، ص 30-31.

² - عبد المجيد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النبل العربية، مصر، 2003، ص 122 - 123.

- بلجيكا: كانت تعتمد في الخمسينات على صناعة الفحم والفولاذ، مما جعلها تتحمّس لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ، بعد دخول في اتحاد مع كل من هولندا ولكسمبورغ "الاتحاد البينولوكس"، حيث وجدت في الجماعة فرصة لتوسيع صادراتها من هذين القطاعين
- لكسمبورغ: كانت مندمجة اقتصاديا مع بلجيكا، إلا أنها شعرت أن وجودها في مجتمع يؤمن لها كيانها باعتبارها دولة صغيرة .
- هولندا: كانت مهتمة بما توفره السوق الأوروبية من حوافز للنهوض بصناعتها ومنافذ لمنتجاتها الزراعية بالإضافة إلى محاولة استغلال البنية الهيكلية خاصة ميناء روتردام.
- بريطانيا: وجدت أن استمرار بعدها عن الجماعة سوف يفقدها الميزة التنافسية، خاصة بعد فرض الرسوم الجمركية على صادراتها من قبل دول الجماعة مما يجعل منتوجاتها أعلى بين الواردات البينية للمجموعة، وكان من المهم لبريطانيا أن تحافظ على مركزها في السوق الجماعة لكونها من أهم الأسواق أمام منتوجاتها .
- الدنمارك تشعت بانضمام بريطانيا التي كانت أسواق أموالها ووجدت في الجماعة سوقا واسعا لفائض إنتاجها الزراعي، الذي يعادل ضعف استهلاكها المحلي .
- أما بالنسبة للدول الأخرى، فإنها وجدت في الجماعة الأوروبية ملاذا للنهوض باقتصادياتها عن الجماعة الأوروبية.

خلاصة الفصل الثاني:

إن العالم في تسابق مع الزمن للوصول إلى مراكز القوى والمواقع الإستراتيجية في الأرض وفي الفضاء...
ووسيلة ذلك جمع المال وامتلاك موارد الإنتاج الرئيسية .
والتحكم بوسائل العلم والتكنولوجيا المتطورة، إضافة إلى القوى البشرية المنتجة والمدربة... والعرب يتوفر
لهم كل ذلك، وعلى أرضهم منابع النفط، وفي باطنها الثروات الطبيعية وفي مناخها المتنوع تقوم كل أنواع
الزراعات الغذائية... بإضافة إلى مواقع الإستراتيجية الحيوية بين مناطق العالم .
وبعيدا عن إجراء المقارنات بين الأوضاع العربية ومثيلاتها الأوروبية، فإنه من المسلم به أن العالم العربي هو
الأحوج إلى التكتل في مواجهة الأطماع.
وأبرز ما يمكن استخلاصه من التجربة الأوروبية :
أن المتبع الجيد لتطور مراحل التكامل الأوروبي، يلاحظ أنه لم يتعين على هذه التجربة أن تستكمل تماما كافة
متطلبات المرحلة السابقة قبل أن تبدأ في المرحلة اللاحقة فكثيرا ما وجدت نفسها قد شرعت في مرحلة ولكنها
لم تنته من المرحلة السابقة، وهذا ما يثبت أن مراحل التكامل لا يمكن أن تكون مستغلة أو منفصلة بشكل
كامل عن بعضها فهي عادة ما تتشابك وتتداخل على أرض الواقع.

قائمة المراجع

الكتب:

- 1- ابن منظور، قاموس لسان العرب، دار الفكر العربي، ط01، مجلد الرابع، بيروت، لبنان، ، 2008.
- 2- أحمد فريد مصطفى وعبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 3- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية، للتكامل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت .
- 4- أكسل بيرتوش، سامويلس، وباراميشوار راملوجان، اليورو الأكثر عالمية دائما، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 01 مارس 2007.
- 5- بوغون يچياوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، دار الورقة البيضاء، الجزائر، 2011 .
- 6- حسن نافعة،الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا،مركز دراسات الوحدة العربية،ط01،بيروت، 2004.
- 7- سامي حريز، المهارات في إدارة الأزمات وحل المشكلات: الأسس النظرية والتطبيقية، دار البداية، ط1،عمان، الأردن، 2007.
- 8- سامي عفيف حاتم،التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير،ج2،ط2،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة 1994.
- 9- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- 10- ضياء مجيد الموسوي، الأزمات المالية العالمية الراهنة، 2008، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- 11- عبد الحكيم مصطفى الشراقوي، العولمة المالية وامكانية التحكم فيها ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- 12- عبد الحكيم مصطفى الشراقوي، العولمة المالية وامكانية التحكم فيها ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2003 .
- 13- عبد المجيد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
- 14- عبد المنعم السعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، بيروت، 1986م.
- 15- عبد الوهاب حميد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- 16- فؤاد أوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 332 أول يناير 2007، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر، 2007.

- 17- مارتن شيهاك، سرربونا متيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 02، يونيو 2009.
- 18- ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 02، يونيو 2009.
- 19- محمد لبيب شقر، الوحدة الاقتصادية العربية وتجاربها وتوقعاتها (الجزء الأول)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت — لبنان.
- 20- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2000.
- 21- مصطفى أحمد زهدي، و تسير أبو صيام، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، د.ت.
- 22- نبيل حشاد، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، " الفرص والتحديات"، ط01، دار ايجي مصر للطباعة والنشر، مصر، 2006.
- 23- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي مصر، 2006 .
- 24- وهي غربال، حول التكامل الاقتصادي العربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972م.
الرسائل والأطروحات الجامعية:
- 25- آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية والاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، سنة 2007.
- 26- بركات أحمد بركات الفراء، التكامل الاقتصادي العربي في مجال المشروعات الزراعية المشتركة، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم الزراعية، جامعة الزقازيق، القاهرة، 1980.
- 27- بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2009.
- 28- خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية "تجارب وتحديات"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر 2006/2005.
- 29- رزاق ليزة الزهرة وآخرون، واقع التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية، مذكرة ليسانس علوم اقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، 2009/2008.
- 30- سعاد محمد فهمي المصلحي، التكامل الإقليمي بين البلدان النامية مع الإشارة الخاصة للبلاد العربية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1971.

- 31- سعد رضوان وآخرون، الأزمات المالية العالمية، مذكرة ليسانس علوم اقتصادية، المركز الجامعي الوادي، 2007-2008.
- 32- صلاح الدين نافع سليمان، التجمعات الإقليمية العربية ودورها في الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تموز 1990، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- 33- عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي (مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة) الجزائر، 2007.
- 34- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على الاقتصاديات الدول النامية، مذكرة الماجستير، جامعة ورقلة ، الجزائر، سنة 2008م.
- 35- محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001 .
- 36- ميلود بوعبيد ، الأزمات المالية العالمية (الأزمة الآسيوية وأزمة أمريكا اللاتينية)، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، الجزائر 2003/ 2004

النشريات:

- 37- أحمد مهدي بلوافي، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية 2008.
- 38- سالي ماكنمارا، ج يدي فوستر، من أسباب ضعف خطة الانقراض المالي لليونان، منشورات مركز هيريتيج، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 ماي 2010.
- 39- طارق الحاج، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد.
- 40- فينسييت راينهارت، من خرافات الأزمة المالية في اليونان، منشورات مركز أميركان انتربرايز، الولايات المتحدة، 09 ماي 2010.
- 41- نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق " أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية، بقيمة 110 مليار يورو" واشنطن، 02 ماي 2010.
- 42- وسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد (2)، 2009.

المجلات:

مجلة التمويل والتنمية

- 43- إيمانويلي بالداتشن وآخرون، الأزمات المالية والفقر والتوزيع الدول، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي المجلد (39)، العدد (02)، يونيه 2002.
- 44- باولوما وروريشاري يافه " أزمات المستقبل المالية"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2007.
- 45- رويين بروكس، كريستين فوريس، الرقص بانسجام، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، عدد 02، 2003.
- 46- كيفين واتكتر، حتى تصبح العولمة في خدمة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، مطابع الأهرام، المجلد 39، العدد 01، مارس 2002، مصر .
- 47- موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، "الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات."، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 262، 2000.

مجلة شؤون الوسط

- 48- سيرج لاتوش، العولمة ضد الخلاق، مجلة شؤون الوسط أفريل 1998.

مجلة المغرب الموحد:

- 49- أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد 41، مارس 2010.
- 50- جيرمي كيلفت، أزمة اختبار تواجه أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 02، يونيو 2009
- 51- دائرة المالية — حكومة دبي، أخبار المالية، دبي، العدد 19، 4-10 ماي 2010.
- 52- رضا الشكندالي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 08، 01 سبتمبر 2010.
- 53- سيليا بازارباشيوجلو، مانجال جوسوامي، جاك ري، الوجه المتغير للمتغير للمستثمرين، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 01 مارس 2007.
- 54- مصطفى صايح، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري " الفرص والتحديات " مجلة المغرب الموحد، تونس العدد 08، 01 سبتمبر 2010.

التقارير:

- 55- تقرير مركز الأبحاث والدراسات العالمية في 18 حزيران 2011 .
- 56- حسين بوغرودة، الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار، الحلول المقترحة لمعالجتها، ورقة بحثية قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، يومي 20 - 21 أكتوبر 2009

- 57- حسين حسن شحاتة، كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، سلسلة البحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر مصر، يدون سنة نشر.
- 58- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي " التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، واشنطن، أكتوبر 2010.
- 59- مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، ماي 2010.
- 60- نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق " أوروبا والصندوق يتفقدان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، مرجع سابق.
- 61- نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان"الصندوق يوافق على قرض لليونان، بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع، واشنطن، 09 ماي 2010.
- المؤتمرات والملتقيات.**
- 62- بوكساني رشيد، ديبش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية — الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006 .
- 63- زايري بلقاسم بلحسن هواري، تحليل إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة لتكامل الاقتصادي ، الملتقى الدولي الثاني، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الجزائر جامعة عمار ثليجي، الاغواط: 17-18 /أفريل / 2007، الجزائر.
- 64- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الأوروبية متوسطة على الجزائر.
- 65- فوزي محيريق عقبة عبد اللاوي، الأزمة المالية العالمية بين: الحرية الاقتصادية الرأسمالية المنفلتة ورؤى النظام الاقتصادي الإسلامي.
- 66- فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، "مصيدة السيولة الكيترية" كأحد حلول الأزمة... بين وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفه من طرح إسلامي.
- 67- مرزوقي مرزوقي، تأثير وتطورات الأزمة المالية في ظل خطة الإنقاذ الأمريكية، اليوم الدراسي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة مفهومها وأسبابها، وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي 03 فيفري 2009.
- 68- ملتقى حول الأزمة المالية العالمية للمنظور الإسلامي وتأثيرها على اقتصاديات العربية جامعة الأزهر مصر، 11 أكتوبر 2008.

- 69- مولاي عبد الرزاق، بوخاري عبد الحميد، التكامل الاقتصادي العربي، وتعزيز التنافسية الدولية، المنتدى الدولي الثاني تحت عنوان التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط أيام : 17- 19 أفريل 2007، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007.
- 70- نور الدين جوادي، أزمة الرهن العقاري، سلسلة إجابات اقتصادية، المركز الجامعي بالوادي 2008/07/18
- 71- اليوم الدراسي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة مفهومها وأسبابها انعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي 03 فيفري 2009.
- مقالات ودراسات إلكترونية
- 72- عبدالله شحاتة، الأزمة المالية المفهوم والأسباب ورقة بحث.
- 73- كارن أبو الخير، اليونان...أولى ضحايا"النظام" العالمي في القارة الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، مصر افريل 2013. متاح على : <http://www.siyassa.org.eg/newsgocontent>
- 74- محمد إبراهيم السقا، أزمة الديون السيادية الأوروبية تزداد عمقا، جريدة الاقتصادية السعودية، العدد: 6353، 4 مارس 2011، متاح على: <http://www.aleqt.com/2011/3/4/article>
- 75- الجزيرة نت، أزمة الرهن العقاري، 15 أفريل 2013، الاقتصاد والأعمال، متاح على الموقع: <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/89da5f34-ac-15>, consulté le: (15/04/2013)
- 76- المرابطات، الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، 2013/04/15، متاح على الموقع التالي: <http://www.almorbitat.ah/amootada.com/t31-topic#31>, consulté le: (15/04/2013)
- 77- <http://www.ar.wikipidia.org>, consulté le: (10/02/2013)
- 78- <http://www.sfshart.com>. consulté le: (15/03/2013)
- 79- شبكة طلبة الجزائر التكامل الاقتصادي (2013) <http://www.etudiant.dz.net/vb/showthread.php?t=19904>
- 80- دار الأخبار، أزمة الديون السيادية تجدد فرض نفسها على أجندة منطقة اليورو، متاح على: <http://www.darlakhpr.com/news>
- 81- <http://thawra.alwehd.gov.sv/kuttaba.osp?>

POOKS

- 1- Ali M. el argran , The European union economics and policies , 08 Edition , Cambridge , University Press , London ,2007.

- 2- Bela Basalssa. The Theory of Economic integration .
- 3- Pravind Kumar jugnauth , Facing The Zone Crisis , minister of finance & Economic development , August 2010, P5
- 4- Rebeca M . Nelson ; Paul Belkin , Derek E. Mix , Greece's Debt Crisis : Overview Policy Responses and Implications , Congressional Research Service , USA , April 27- 2010 .

خاتمة العامة

من خلال دراستنا هذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تبلور حول:

"أزمة الديون السيادية وانعكاساتها على دول الاتحاد الأوروبي دراسة حول اليونان، البرتغال، اسبانيا"

وإتباع وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي.

ومن خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة وانطلاقاً من الفرضيات الآتية تم الوقوف على أهم جوانب الموضوع:

- على مستوى حقل التنظير للفكر الاقتصادي فتح باب الجدل واسعا حول مدى كفاءة الأدوات الاقتصادية المالية والنقدية التي تركزت عليها تلك الأنظمة في معالجة، تجاوز، احتواء وتقليص أثر تلك الأزمات.
- سجل بجلاء على مستوى المشهد الاقتصادي العالمي تحديداً، تزايد مضطرب للاعتماد المتبادل وارتفاع حجم المبادلات الدولية، نتيجة للوفورات في كمية الإنتاج، وكذا التطورات الكبيرة والمذهلة في مجالات التكنولوجيا، المواصلات والاتصال...

تناغماً مع ذلك كله، ومع مرور الوقت بدأ العالم يشهد المزيد من الاندماج للشركات والأسواق، والتحرير لكثير من الاقتصادات، وتدفقات متنامية للعمالية، التكنولوجيا، رؤوس الأموال، المعلومات، السلع والخدمات وتراجع السياسات العمالية، باغتيال أساسها المرتكز وبعمق على التعريفية الجمركية.

بشكل عام يفترض عندما تقوم الحكومة بالاقتراض لمدة محددة أن يكون لديها تصور زمني عن هيكل تدفقات إيراداتها سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، وبناءاً على هذا التصور يمكن للحكومة أن تحكم على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها نحو دائنيها في المواعيد المحددة للسداد أم لا، وتواجه الحكومة أزمة دين سيادي إذا أساءت تقدير هيكل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية في المستقبل.

اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية هذا البحث فقد تم إثباتها ومدى صحتها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوعنا.

"أزمة الديون السيادية وانعكاساتها على دول الاتحاد الأوروبي دراسة حالة اليونان، البرتغال، اسبانيا"

كما يلي:

من خلال المبحث الأول تأكد لنا ما يلي:

أن انتشار الأزمات يرتكز على غير قليل من قنوات عدوة اقتصادية دولية، تدعم توسعها عالميا من خلال قناة "الندفدق العالمي لرأس المال" من وإلى "مراكز نشوئها"، وإلى تفشيها عبر معبر "صفقات التجارة الدولية" تصديرا واستيرادا مع شركات الدولة المتأزمة، ومن أهم ما يعتقد أنه ساهم بشكل أساس في تدويل الأزمات عالميا، ما يسمى بـ "الاحتباس الدولارى" الجانب من الاعتبار أن "نظام النقد الدولي" بل و"الاقتصاد العالمي" برمته ويشقيه المالي الاقتصادي، محتبس ضمن العملة الأمريكية "الدولار" عملة "التجارة العالمية" دون منازع وحدة الاحتياطات الدولية دون شريك، و"آلية التسوية الدولية" دون أدنى تخفيضات، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- بما يشير أن الجهود التعاونية داخل الإقليم قد تخفف من حدة الآثار وتساعد على تجاوز الخسائر، الجانب من الاعتبار أن الهيئات المشرفة تملك من التصور المتكامل لخصائص ووضع الاقتصاد الإقليمي ما يتيح لها إمكانية اتخاذ الإجراءات والسياسات المالية والنقدية اللازمة المناسبة والمنافسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- جابهت الأزمة المالية والاقتصادية الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بعدد ضخم من الاختبارات المتنوعة إذا تفجرت أزمة الديون السيادية اليونانية وانتشرن قبل أن تتمكن منطقة اليورو من اكتساب الفعالية اللازمة بعد الأزمة العالمية مهددة النظام المالي والتعافي الإقليمي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

انطلاقا من هذه النتائج السابقة يمكن تقديم اقتراحات وتوصيات التالية:

- ضرورة التوجه الداخلي سواء على مستوى النطاق القطري أو الإقليمي، والعمل على تقوية قوى الطلب الداخلي، للتخفيف من حدة الاضطرابات والارتدادية الخارجية.

- ضرورة العمل على الاندماج المتوازن في النظام الاقتصادي العالمي مع ما يتسق ويتناسب مع قدرات الاقتصاد القطرية والإقليمية، فيما تقدر عليه وما لا تقدر عليه، وبما يتحقق لها أكثر منافع وأقل أضرار.

وفي الأخير ورغم الصعوبات التي واجهتنا لاستكمال هذا البحث إلا أننا حاولنا بتوفيق من الله تعالى أن نلم بأهم جوانب البحث آمليين أن نكون قد استوفينا جوانب الدراسة وكما يبقى المجال مفتوح حيث يمكننا طرح الأسئلة التالية.

- ما مدى وجود انعكاسات أزمة الديون السيادية على دول الاتحاد الأوروبي.
- هل الديون السيادية ممكن أن تتعدى منطقة اليورو.

فهرس المحتويات

	الإهداء
	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ-د	المقدمة
	الفصل الأول: الأزمات المالية العالمية
7	مدخل
8	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأزمات المالية
8	المطلب الأول: الرؤية التاريخية للأزمة المالية
9	المطلب الثاني: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها
11	المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية
14	المبحث الثاني: التسلسل التاريخي للأزمات المالية وقنوات انتقالها
14	المطلب الأول: التسلسل الزمني للأزمات المالية
18	المطلب الثاني: قنوات انتقال الأزمات المالية
24	المبحث الثالث: ماهية أزمة الرهن العقاري
24	المطلب الأول: إطار مفاهيمي لأزمة الرهن العقاري
25	المطلب الثاني: تداعيات أزمة الرهن العقاري
27	المطلب الثالث: الحلول المقترحة لعلاج الأزمة

36	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي دراسة نظرية
38	مدخل
39	المبحث الأول: مفاهيم التكامل الاقتصادي
40	المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي
42	المطلب الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم المتقاطعة معه
44	المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي وفق المنهج الإنتاجي
46	المبحث الثاني: محددات التكامل الاقتصادي
46	المطلب الأول: مناهج التكامل الاقتصادي
51	المطلب الثاني: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي
53	المطلب الثالث: الآثار التي تعود من التكامل الاقتصادي على الدول الأعضاء
66	المبحث الثالث: نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية
66	المطلب الأول: فكرة و ظهور التكامل و الوحدة
67	المطلب الثاني: معاهدة روما والطريق لإقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية
69	المطلب الثالث: دوافع الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية
71	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: الديون السيادية وانعكاساتها على دول الاتحاد الأوروبي "دراسة حالة اليونان، اسبانيا، البرتغال"
73	مدخل
74	المبحث الأول الديون السيادية وأبعادها على دول الاتحاد الأوروبي
74	المطلب الأول: ماهية الديون السيادية

81	المطلب الثاني: تطور أزمة الديون السيادية وأبعادها على دول الإتحاد
85	المطلب الثالث لأزمة الديون السيادية الأوروبية تزداد عمقا
92	المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية قنوات انتقالها وآثارها والحلول الممكنة لها
92	المطلب الأول: الفداء لازمة الديون السيادية الراهنة
94	المطلب الثاني : قنوات انتقال الأزمة أوروبا
96	المطلب الثالث : آثار أزمة الديون السيادية والحلول المقترحة
101	خلاصة الفصل الثالث
103	الخاتمة
106	قائمة المراجع